المرصد الوطني للتنمية البشرية
ⵕⵓⵎⵔⵙⴷ ⵓⵏⵜⵓ ⵏ ⵜⵣⵔⴰⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵜ
Observatoire National
du Développement Humain

المملكة المغربية
رئيس الحكومة
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵓⵔⵜⵓⵔⵉ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ
Royaume du Maroc
Le Chef du Gouvernement

مظاهر التمييز المتعدد الجوانب الذي يطال النساء في المغرب

خلاصة تنفيذية

المرصد الوطني للتنمية البشرية
ⵙⵓⵎⵓⵅ ⵏⵜⵎⵙⵓⵔⵉ ⵏ ⵜⵅⵎⵎⴰⵔⵜ ⵜⵏⵎⴰⵡⴰⵜ
Observatoire National
du Développement Humain

المملكة المغربية
رئيس الحكومة
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵓⵔⵔⵥⵅⵓ ⵏ ⵜⵍⴰⵢⵜ
Royaume du Maroc
Le Chef du Gouvernement

مظاهر التمييز المتعدد الجوانب الذي يطال النساء في المغرب

خلاصة تنفيذية

الفهرست

المقدمة 5

المنهجية 6

النتائج 6

1. الولوج إلى التعليم 7

2. الاستفادة من الرعاية الصحية 8

3. الولوج إلى العمل 10

4. الزواج المبكر 10

5. العنف الممارَس على النساء والفتيات 10

6. العوامل الهيكلية المتسببة في التفاوتات بين مختلف مجموعات النساء والفتيات 11

الخلاصات والتوصيات 17

المقدمــة

جعل برنامجُ التنمية المستدامة لسنة 2030 الالتزامَ بـ «عدم إهمال أيّ مواطن مهما كان» وتلبية حاجيات السكان الأكثر حرمانا في صلب اهتماماته حيث سيؤدي تفعيله إلى إرساء عالم أكثر عدلا وأكثر إنصافا للجميع.

تعتبر المساواة بين الجنسين أحد الأولويات الرئيسية للسياسات العمومية والتي تم تكريسها بانخراط المغرب في تحقيق الهدف الخامس لبرنامج التنمية المستدامة (2030) الذي تبنته الأمم المتحدة سنة 2015. هذا الهدف، يقتضي تمتيع جميع النساء والفتيات بفرص وحقوق متساوية، بغض النظر عن مكان اقامتهن وقدرتهن وسنهن والطبقة الاجتماعية التي ينتمين اليها. وتجدر الإشارة إلى أن هدف الإنصاف لم يتحقق في جميع أنحاء العالم حتى وقتنا الراهن، حيث ما زالت النساء والفتيات يواجهن أشكالا متعددة من التمييز حسب بعض مظاهر هويتهن التي تميزهن عن مجموعات من السكان أكثر حظوة، ويواجهن صعوبات كبيرة في الولوج إلى الموارد والخدمات والإمكانيات.

وفي هذا السياق، مكَّنت الدراسة التي أنجزها المرصد الوطني للتنمية البشرية بدعم من وكالات منظمة الأمم المتحدة من الوقوف على مظاهر عدم المساواة التي تطال النساء والفتيات في المغربً من خلال دراسة العديد من الأبعاد المرتبطة بأهداف التنمية البشرية، وأخْذِ بعين الاعتبار الترابط فيما بينها.

وإذا كان عدم المساواة بين الجنسين يستأثر بالاهتمام، فإن هذه الدراسة تبرز التفاوتات في الولوج إلى الموارد والخدمات والإمكانات التي قد تنشأ بين النساء والفتيات، وكذلك التفاعلات الموجودة بين أشكال التمييز العديدة والطريقة التي تنعكس بها على أرض الواقع، وتتمثل خاصة في الحرمان في شكل من أشكال الرفاه. كما تُمكّن هذه الدراسة أيضا من الوقوف على الأسباب العميقة لهذه التفاوتات التي غالبا ما تحدِّدها عوامل هيكلية ضمنية، وقد تكون متجذرة في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتأخذ أشكالا تختلف باختلاف السياقات.

وجدير بالذكر أن هذه الدراسة استرشدت بمفهومين أساسيين. يحيل المفهوم الأول على مظاهر التمييز متعدد الجوانب، وخاصة على استعمال المعطيات التي فُصِّلت أكثر بغرض تسليط الضوء على الديناميات المتعددة الجوانب وعلاقتها بتوزيع رفاهية العيش بين مجموعات النساء والفتيات. وأما المفهوم الثاني فيَهُم مظاهر الحرمان المُراكَمة ويشير إلى تمركز أشكال الفقر، ممّا يخلق مجموعات محرومة حرمانا شديدا حيث لا يقتصر الحرمان على مجال معين واحد بل يتعداه إلى مجال آخر.

المنهجية

ولبلوغ هذا الغرض، اعتمد المرصد الوطني للتنمية البشرية معطياتِ الْبحثِ الوطني للأسر لسنة 2017 التي جرى تحليلها من أجل إبراز النساء والفتيات اللواتي يعانين من مظاهر الحرمان في مختلف أبعاده. وبالإضافة الى المقاربة الكمية التي مكنت من تحديد مجموعات النساء والفتيات اللواتي يعانين من التمييز، تم اعتماد مقاربة نوعية بغرض تفسير الأسباب العميقة للتفاوتات الملحوظة وفهمها. حيث تم اجراء مقابلات، أربعٌ وعشرون منها فردية وثمانية جماعية (جماعات تمانار وآيت عيسى إحاحان التابعتين لعمالة الصويرة، ودمنات وزاوية أحنصال التابعتين لعمالة أزيلال). وقد جرى اختيار هذه الجماعات، حيث تتمركز مجموعات النساء والفتيات الأكثر عرضة للحرمان المُراكَم، حسب مؤشر التنمية المتعدد الأبعاد الذي وضعه المرصد الوطني للتنمية البشرية.

أما، توصيات تعديل القوانين والسياسات والبرامج العمومية لتلبية حاجيات النساء والفتيات الأكثر حرمانا في المجتمع المغربي فقد تم تقديمها اعتمادا على تحليل وتقييم مجموع آثار مظاهر التمييز المتعددة والحرمان المراكَم.

النتائــج

قُدّمت نتائج هذه الدراسة حسب خمسة أبعاد، وهي التعليم والصحة والشغل والزواج المبكر والعنف الممارَس على النساء والفتيات. ولذلك اختيرت عدة نتائج مرتبطة بـأهداف التنمية المستدامة لإبراز التفاوتات التي توجد بين مختلف مجموعات النساء والفتيات. ومن ثمة جرى تفصيل عينة نساء وفتيات البحث الوطني للأسر لسنة 2017 حسب الشريحة الخُمسية للانفاق والوسط وجهة الإقامة.

1. الولوج إلى التعليم

في المغرب، تعاني النساء والفتيات من عدة مظاهر الا قصاء خاصة عدم استفادتهن من التعليم. وتختلف المؤشرات الخمسة المعتمدة حسب الإمكانيات وحسب الوسط وجهة الإقامة. ومن ثمة، نخلص إلى النتائج التالية:

- تبلغ نسبة الأمية عند النساء والفتيات البالغات عشر سنوات فأكثر 39.8 %. وتصل هذه النسبة إلى 55.7% عند النساء والفتيات القرويات الأكثر فقرا، و25.5 % عند نساء وفتيات الحواضر الأكثر غنى. وسجلت المجموعة الأكثر حرمانا، أي مجموعة النساء والفتيات القرويات الأكثر فقرا في جهة فاس – مكناس، نسبة أمية بلغت 61.2 %.
- لم تستطع 55.2 % من النساء والفتيات البالغات من العمر 12 سنة فما فوق إكمال دراستهن في السلك الابتدائي. وتبلغ هذه النسبة 73.5 % بالنسبة إلى النساء والفتيات القرويات الأكثر فقرا، و38.1 % عند النساء والفتيات في الحواضر الأكثر غنى. ولم تتمكن 78.5 % من النساء والفتيات القرويات الأكثر فقرا المنحدرات من جهة فاس – مكناس من إكمال دراستهن بالسلك الابتدائي.
- وبلغت نسبة النساء والفتيات البالغات من العمر 15 سنة فما فوق اللواتي لم يكملن الدراسة بالسلك الإعدادي 67.8 %، و91.1 % بالنسبة إلى النساء والفتيات القرويات الأكثر فقرا، مقابل 44.7 % عند النساء والفتيات الأكثر غنى واللواتي يعشن في الوسط الحضري. وسجلت المجموعة الأكثر حرمانا، أي مجموعة النساء والفتيات القرويات الأكثر فقرا في جهة فاس – مكناس، نسبة حرمان بلغت 95.6 %.
- إن نسبة 20.5 % من الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 4 و17 سنة لا يتابعن دراستهن. وتصل هذه النسبة إلى 35.9 % عند الفتيات القرويات الأكثر فقرا، مقابل 7.6 % عند فتيات الحواضر اللواتي يعشن داخل الأسر ذات مستوى نفقات أعلى. كما أن 43.6 % من النساء والفتيات القرويات الأكثر فقرا واللواتي ينحدرن من جهة فاس – مكناس لا يتابعن دراستهن.
- وفيما يخص النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 18 و24 سنة، فإن نسبة 67.7 % منهن لم يلجن المدرسة أبدا. وتصل هذه النسبة إلى 88.0 % عند النساء القرويات الأكثر فقرا، و49.8 % عند نساء المدن الأكثر غنى. وتشكل النساء القرويات والفقيرات في جهة مراكش – آسفي المجموعة الأكثر حرمانا، وذلك بنسبة حرمان بلغت 93.9 %.
- وعندما تعاني النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 18 و24 سنة من عدم الاستفادة من التعليم (عدم إكمال السلك الابتدائي والسلك الإعدادي)، فإن خطر أن يصبحن عرضة لمظاهر الحرمان متعدد الأبعاد المراكَم يكون أكبر. وهكذا فإن:
  - 15.6 % من النساء البالغات من العمر ما بين 18 و24 (77.9 % منحدرات من الوسط القروي و38.4 % من أسر تنتمي إلى الخمس الأول)، لا يستفدن من التأمين على المرض ومن عمل لائق ومن إكمال التعليم الابتدائي.

- 26.7 % من النساء البالغات من العمر ما بين 18 و24 سنة يعانين من مظاهر حرمان عديدة متزامنة، إذ أنهن انقطعن عن متابعة التعليم الابتدائي ولا يمارسن عملا لائقا، ولا يتوفرن على تغطية صحية. تنحدر 35.6 % منهن من أسر تنتمي إلى الخمس الأول للإنفاق، و71.5 % منهن ينتمين إلى الوسط القروي.

جدول 1: الحرمان من الولوج التعليم

المؤشرات	المتوسط الوطني	نساء وفتيات المدن الأكثر غنى	النساء والفتيات القرويات الأكثر فقرا	المجموعات الأكثر حرمانا	
الأمية	% 39.8	% 25.5	% 55.7	% 61.2	المجموعات القروية الأكثر فقرا في فاس - مكناس
عدم إكمال السلك الابتدائي	% 55.2	% 38.1	% 73.5	% 78.5	المجموعات القروية الأكثر فقرا في فاس - مكناس
عدم إكمال السلك الإعدادي	% 67.8	% 44.7	% 91.1	% 95.6	المجموعات القروية الأكثر فقرا في فاس - مكناس
عدم إكمال السلك الثانوي التأهيلي	% 81.5	% 61.2	% 97.1	% 98.4	المجموعات القروية الأكثر فقرا في مراكش - آسفي
التمدرس بالنسبة إلى البالغات ما بين 4 و17 سنة	% 20.5	% 7.6	% 35.9	% 43.6	المجموعات القروية الأكثر فقرا في فاس - مكناس
التمدرس بالنسبة إلى البالغات ما بين 18 و24 سنة	% 67.7	% 49.8	% 88.0	% 93.9	المجموعات القروية في فاس – مكناس

المصدر: معطيات البحث الوطني للأسر لسنة *2017*. المرصد الوطني للتنمية البشرية

2. الاستفادة من الرعاية الصحية

الجدول أسفله يبين أن:

- 44.6 % من النساء والفتيات لا يتوفرن على تغطية صحية. وتصل هذه النسبة إلى 54.5 % عند النساء والفتيات القرويات الأكثر فقرا، مقابل 30.5 % عند النساء والفتيات الميسورات في المدن. والفئة الأكثر حرمانا هي فئة النساء والفتيات الأكثر فقرا المنحدرات من جهة الدار البيضاء – سطات، بنسبة حرمان تبلغ 60.5 %. كما أن احتمال عدم توفر هذه الفئة على تأمين على المرض يتضاعف مرتين مقارنة بالنساء والفتيات في المدن والمنتميات الى أسر ميسورة.
- احتمال ألا تلجأ النساء والفتيات المنحدرات من الأسر القروية الأكثر فقرا للاستشارات الطبية على إثر مرض أو حادث يتضاعف 3.5 مقارنة بالنساء والفتيات الأكثر غنى واللواتي يعشن في وسط حضري. بل إن هذا الاحتمال يكاد يكون خَمْس مرات أعلى عند النساء القرويات الأكثر فقرا في جهة طنجة – تطوان -الحسيمة.

- نسبة احتمال أن تستفيد امرأة قروية فقيرة من استشارة طبية لما قبل الولادة هي 27.2 %، وهي 13 مرة أقل مقارنة بامرأة تنحدر من أسرة تعيش في المدن وتنتمي إلى الفئة المحظوظة. ويكون هذا الاحتمال 21 مرة أقل عند النساء القرويات الأكثر فقرا في جهة بني ملال – خنيفرة.
- احتمال ألا تضع امرأة فقيرة تنحدر من الوسط القروي مولودها في مؤسسة طبية خلال الخمس سنوات الماضية يفوق 20 مرة الاحتمال نفسه عند امرأة تنحدر من وسط ميسور تعيش في المدن. ويصبح هذا الاحتمال 30.3 مرة أقل عند المرأة القروية الأكثر فقرا والتي تنحدر من جهة بني ملال – خنيفرة.
- النساء اللواتي بلغن من العمر 18 سنة فما فوق واللواتي لا يتوفرن على تأمين على المرض يعانين أيضا من مجالات أخرى من الحرمان المتزامنة في أبعاد أخرى. وهكذا فإن :

- 27.9 % من هؤلاء النساء، لم يُكملن تعليمهن بالسلك الابتدائي ولم يكنّ يُمارِسن عملا لائقا عند إجراء البحث. ويعيش 55.1 % من بينهن في الوسط القروي و25.2 % ينحدرن من أسر ذات مستوى نفقات أدنى.
- 32.4 % من هؤلاء النساء لم يُكملن تعليمهن بالسلك الإعدادي ولا يتوفرن على عمل لائق. و53.7 % منهنّ ينحدرن من العالم القروي، و24.6 % من أسر ذات مستوى نفقات أعلى.
- 2.6 % من الفتيات أو النساء غير العازبات البالغات من العمر ما بين 15 و49 سنة واللواتي لا يستفدن من خدمات العامِلين في مجال التطبيب المؤهلين عند وضع مولودهن، تزوجن في سن مبكرة ولم يستفدن من استشارات ما قبل الولادة، 92.1 % منهن ينحدرن من الوسط القروي و48.1 % من أسر فقيرة.

جدول 2 : الحرمان من الاستفادة من الرعاية الصحية

المؤشرات	المتوسط الوطني	نساء وفتيات الحواضر الأكثر غنى	النساء والفتيات القرويات الأكثر فقرا	المجموعات الأكثر حرمانا	
دون تأمين عن المرض	% 44.6	% 30.5	% 54.5	% 60.5	المجموعات القروية الأكثر فقرا في الدار البيضاء - سطات
عدم الاستفادة من الاستشارات الطبية	% 27.6	% 13.6	% 47.8	% 67.2	المجموعات القروية الأكثر فقرا في طنجة – تطوان - الحسيمة
عدم الاستفادة من إلى استشارات ما قبل الولادة	% 11.4	% 2.1	% 27.2	% 44.4	المجموعات القروية الأكثر فقرا في بني ملال - خنيفرة
عدم الاستفادة من الولادة في وسط طبي	% 10.0	% 1.2	% 24.7	% 36.4	المجموعات القروية الأكثر فقرا في بني ملال - خنيفرة

المصدر: معطيات البحث الوطني للأسر لسنة *2017*. المرصد الوطني للتنمية البشرية

3. الولوج إلى العمل

عند إجراء هذا البحث، لم تكن حوالي 86.4 % من النساء البالغاتِ سن العمل يمارسن أي عمل لائق. وتمثل النساء القرويات المنتميات للأسر ذات النفقات الأدنى 96.2 % من هؤلاء النساء، مقابل 72.4 % من النساء اللواتي يعشن في الوسط الحضري والمنحدرات من وسط ميسور. جميع النساء القرويات والفقيرات في جهة مراكش – آسفي تقريبا، أي بنسبة 98.6 %، لا يمارسن عملا لائقا.

كما أن 63.7 % من النساء البالغات من العمر ما بين 18 و24 سنة يعانين من الحرمان المتزامن في بُعدين من أبعاد أهداف التنمية المستدامة، وهما عدم إكمال تعليمهن (عدم إكمال السلك الثانوي التأهيلي أو الجامعي)، وكذا عدم الحصول على عمل لائق. كما أن 50.8 % من النساء المعرضات لمظاهر متنوعة من الحرمان ينتمين إلى الوسط القروي، و45.4 % منهن ينحدرن من أسر تنتمي إلى الخمُسَين الأولين للنفقات.

4. الزواج المبكر

في المغرب، ولو أن مدونة الأسرة تؤكد على أن أهلية الزواج محددة في سن 18 سنة، إلا أن نسبة الزواج المبكر تظل مهمة وتتفاوت حسب محل الإقامة ومستوى نفقات الأسر.

- تبلغ النسبة الوطنية للزواج المبكر عند النساء البالغات 18 سنة فما فوق 19.5 %. وتبلغ هذه النسبة 13.9% عند نساء المدن المنحدرات من أسر ميسورة، و28.3 % عند النساء المنحدرات من الأسر القروية الأكثر فقرا. ونجد المجموعة الأكثر حرمانا، أي مجموعة النساء القرويات الأكثر فقرا في جهة مراكش - آسفي، وذلك زواج مبكر تبلغ 38.2 %، أي حوالي مرتين ضعف المتوسط الوطني.
- فيما يخص النساء اللواتي ينتمين للفئة العمرية 20- 24 سنة، فإن المعدل الوطني للزواج المبكر يبلغ 10.1 %. ولكن التفاوتات المسجلة حسب وسط الإقامة قريبة من تلك التي تم تسجيلها عند النساء البالغات من العمر 18 فما فوق، وذلك لأن 17.8 % من النساء القرويات الأكثر فقرا يتزوجن قبل سن الثامنة عشرة، مقابل 4.9 % بالنسبة إلى النساء المنحدرات من الأسر ذات مستوى أعلى النفقات.
- أن حوالي 30.4 % من المراهقات اللواتي يبلغن من العمر ما بين 15 و19 سنة تزوجن قبل سن 18 سنة، وأنجبن مولودا. وبالتزامن مع ما سبق، تبلغ نسبة المحرومات من التأمين على المرض ومن عمل لائق ومن إكمال التعليم الإعدادي، 23.5 %.

5. العنف الممارَس على النساء والفتيات

حسب المندوبية السامية للتخطيط، فإن الأرقام التي تخص مظاهر العنف عند النساء تظل مقلقة. وبالفعل يخلص البحث الوطني الثاني الخاص بانتشار العنف الممارَس على النساء والذي أُنجز سنة 2019 إلى أن نسبتهن تبلغ 57 %، مقابل 63 % سنة 2009.

وتُلاحَظ اختلافاتٌ طفيفة حسب وسط الإقامة حيث تبلغ النسبة 58 % في الوسط الحضري و55 % في الوسط القروي. غير أن الأسر الحضرية سجلت انخفاضا أكبر في العنف الممارَس على المرأة (تراجُعٌ بـ 10 نقط) أكثر مما سجلته الأسرُ القروية (نقطة واحدة فقط).

جدول 3: انتشار العنف ضد المرأة

وسط الإقامــة	2009	2019
حضري	% 68	% 58
قروي	% 56	% 55
وطني	% 63	% 57

المصدر: معطيات مأخوذة من موقع المندوبية السامية للتخطيط *(2009)* و *(2019)*
البحث الوطني حول انتشار العنف ضد النساء

ترتبط مظاهر العنف الممارَس على النساء بمجالات العيش، حيث إن أكثر من نصف حالات العنف (52 %) قد سُجل داخل المجال الأسري. وسجل في مجال التعليم 19 % من الحالات، وفي المجال المهني 15 % من الحالات. أما المجال العمومي، فسجل فيه 13 % من الحالات.

في سنة 2019، أخذ العنف الممارَس على النساء مظاهر مختلفة، حيث هيمنت أنواع العنف النفسي بـ 49 %. واحتلت الأشكال الأخرى من العنف (الاقتصادي أو الجنسي أو البدني) مستويات متقاربة، حيث بلغت على التوالي 15 % و14 % و13 %.

6. العوامل الهيكلية المتسببة في التفاوتات بين مختلف مجموعات النساء والفتيات

تنضاف إلى مظاهر عدم المساواة القائمة على النوع، تفاوتاتٌ أخرى منهجية يؤدي تلاقيها إلى ضعف في مؤشرات التنمية البشرية لبعض الفئات من النساء. إن الأسباب العميقة لهذه التفاوتات معقدة، حيث تنبثق أصولها في التمثُّلات العميقة، وغالبا ما تضرب جذورها في المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلد.

- **تساهم الثغرات الملحوظة في تفعيل القوانين والبرامج والسياسات العمومية في تكريس التمييز الذي يطال بعض المجموعات من النساء والفتيات.**

وهكذا، وفيما يخص الولوج التعليم، وعلى الرغم من أن القانون المتعلق بالحالة المدنية ينص على إلزامية تسجيل الولادات، فإن عددا من الفتيات لم يُسجلن في الحالة المدنية، ومن ثمة، لا يمْكنهن الولوج إلى المدرسة مما يحدِّد، ومنذ نعومة أظافرهن، مسار حياتهن. كما أن ما يفاقم من هذه الوضعية هو غياب مقتضيات تسهل تسجيل أطفالَ الأمهاتِ العازباتِ اللواتي تعرَّفن على أب طفلهن، في الحالة المدنية، ولو أن القانون المذكور يسمح بذلك. كما أن عدم تطبيق مقتضيات قانونية، من قبيل ضمان الحق في التعليم لجميع الأطفال، بمن فيهم الأطفال في وضعية إعاقة، أو منع العمل داخل البيوت على الفتيات القاصرات، يحْرُم هؤلاء الفتيات من الولوج إلى المدرسة.

وإذا كان برنامج الدعم المدرسي «تيسير» قد مكن من تمدرس العديد من الفتيات المنحدرات من أوساط قروية فقيرة، فإنه لم يستطع إرساء ثقافة تمدرس حقيقية لدى الوالدين، مما يُترجَم مثلا بتوقف الفتاة عن الذهاب إلى المدرسة بمجرد توقف الاستفادة من البرنامج عند نهاية السلك الإعدادي. كما أن شرط استفادة ثلاثة أطفال من البرنامج فقط من كل أسرة لا يسمح بضمان الولوج إلى التعليم لمجموع أبناء الأسر الفقيرة والكثيرة العدد.

وقد وُضِعت برامج للتربية غير النظامية ليُعاد تمدرس الأطفال الذين غادروا المدرسة في سن مبكرة. ولكن عودتهم مشروطة بعدم بلوغ السن الأقصى وهو 18 سنة، مما يحرم الفتيات الشابات اللواتي غادرن المدرسة في المناطق المعزولة من العودة من جديد إلى التعليم النظامي أو التكوين المهني.

من حيث ولوج النساء الفقيرات إلى الخدمات الصحية، فإن إجراءات الاستفادة من بطاقة الراميد تبقى معقدة نسبيا بالنسبة للنساء المطلقات، كما لا تستفيد هؤلاء النساء بالضرورة من التكفل بمصاريف علاجهن، وذلك بسبب الطابع القانوني غير الملزم للقانون 65.00. وعلاوة على ذلك فعند التمييز بين السكان المؤهَّلين للاستفادة من الراميد والسكان المؤهلين للاستفادة من التأمين الإجباري على المرض، فإن القانون 65.00 لا يساوي بين المستفيدين في الولوج إلى العلاج، حيث إن الفئة الثانية هي التي تستفيد وحدها من تعويض عن جزء من مصاريف الاستشارة والخدمات الطبية (من دواء وفحوصات بالأشعة ...). وبالفعل فإن الراميد لم ينجح كليا في تخفيف العبء المالي للعلاجات بالنسبة إلى الأشخاص المسجلين فيه، إذ يكون عليهم تحمل مصاريف غير مباشرة (من نقل وسكن ...).

وفيما يخص الولوج إلى العمل، فإن غياب قانون يمنع صراحة على المؤسسات ممارسة التمييز المنهجي يُعرِّض النساءَ الأقل تأهيلا أو المستفيدات من تكوينات مهنية متواضعةِ الآفاق والقيمةِ، إلى هذه المظاهر من التمييز، مما يحرمهن من تطوير مداخيلهن. وهكذا فإنهن غالبا ما يكُنَّ مؤهلات أقل من الرجال وتخصَّصُ لهن الفترات الزمنية الأسوأ التي تجبرهُن على العمل لفترة جزئية أو في فترات غير عادية وغير متحكم فيها...

وكذلك الشأن بالنسبة إلى العناية بالبيت والأشغال المنزلية غير المؤدى عنها – العناية بالسكن وبالأشخاص داخل الأسرة وداخل البيت على أساس طوعي-، فإنها لا تعتبر نشاطا اقتصاديا يُؤخذ بعين الاعتبار عند حساب الناتج الداخلي الخام، ولو أن بحوثا حول الميزانية-الزمن قد أُنجِزت في بلدنا، ممّا يعزز قاعدة الإحصائيات الخاصة بالعناية والأعمال المنزلية غير المؤدى عنها. حيث يختلف الزمن الواجب تخصيصه للعناية وللأعمال المنزلية غير المؤدى عنها حسب مدى توفر البنيات التحتية أو التجهيزات التي تمكن من ربح الوقت. إن النساء القرويات الفقيرات على وجه الخصوص هن اللواتي يعانين أكثر من التغيرات المناخية. كما أن النساء المطلقات أو الأرامل ربات الأسر عليهن أيضا مواجهة التقنينات والمساطر الإدارية التي لا تأخذ بعين الاعتبار لا وضعيتهن الاجتماعية-الاقتصادية، ولا خطورة الكوارث التي تتسبب فيها ظروف مناخية استثنائية.

ونظرا للمسؤوليات الثقيلة والتي لا نظير لها والتي تتحملها النساء فيما يخص الأشغال والعناية غير المؤدى عنها، فإن قدرتهن على توفير المداخيل تتقلص. وعلاوة على ذلك، فعندما تتوجه تلك النساء إلى سوق الشغل، يكنَّ مرغمات أحيانا على قبول أعمال لا تتوافق مع مؤهلاتهن، نظرا لعدم كفاية عروض العمل، لا سيما المؤهَّل. وهكذا تُرغَم فتيات حاصلات على شهادة جامعية على ممارسة أعمال منزلية في انتظار تنظيم مباريات للتوظيف.

وفيما يخص الزواج المبكر للقاصرات، فإن انتشاره قد يعود في بعض الأحيان إلى عدم تسجيل الفتيات أو إلى التسجيل المتأخر لهن في الحالة المدنية، حيث قد يُصرَّح بولادتهن في وقت متأخر لدى ضابط الحالة المدنية، لحظة زواجهن، كما قد يقع أحيانا استغلال الفصل 20 من مدونة الأسرة والذي يسمح للقاضي بتزويج بنت قاصر اعتمادا على مقاييس فيزيولوجية وحدها.

وفيما يخص العنف الممارَس على النساء والفتيات، فإن القانون 103.13 المناهض للعنف الممارَس على النساء، لا ينص على الضرر الثانوي الذي قد تكون النساء ضحايا العنف عرضة له. والحال أن العديد من النساء يكنّ ضحايا للعنف ولا يلجأن إلى التبليغ عن ذلك.

كما أن تعقد المساطر القانونية (التي تتطلب حضور شهود يشْهَدون بالعنف الذي تعرضت له المرأة) يدفع النساء إلى الامتناع عن اللجوء إلى القضاء، علاوة على المصاريف المباشرة وغير المباشرة التي تتطلبها المساطر الرسمية، خاصة بالنسبة إلى النساء الأكثر فقرا.

كما أن القانون 103.13 يعترف فقط بخطورة العنف البدني الممارَس على النساء في وضعية إعاقة، ولا يكرس أية مقتضيات خاصة بالنسبة إلى الأنواع الأخرى من العنف.

وأخيرا، فان الاستراتيجية السياسية لمحاربة مختلف أنواع العنف الممارَس على النساء لا تأخذ بعين الاعتبار الطابع الهيكلي للعنف من أجل وضع سياسات تلائم سياقات عيشهن.

- **تفسِّر عواملٌ اقتصادية ومؤسسية مظاهرَ التمييز التي تطال بعض فئات النساء والفتيات.**

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن صعوبات إدماج الفتيات في المدرسة، خصوصا في الوسط القروي، تجد تفسيرها في نقص البنيات التحتية التي لا تسمح للنقل المدرسي بالوصول إلى الدواوير. وبالنسبة إلى النساء اللواتي استطعن استكمال دراستهن، تظل آفاق متابعة الدراسة الجامعية محدودة بسبب البعد عن الجامعة، وعدم التوفر على سكن بالقرب منها، وعدم كفاية المنح الجامعية المرصودة لتلبية حاجيات السكن والأكل والنقل والدراسة. وفي هذا الصدد، لا تُتخَذ أية تدابير للتمييز الإيجابي لصالح الفتيات المنحدرات من أسر فقيرة في وسط معزول، من شأنها تشجيعهن على مواصلة تكوينهن في ظروف مواتية، خصوصا داخل مؤسسات التكوين المؤهِّل. فيبدو بذلك أن حاجزا مؤسسيا يمنعهن من الولوج إلى أنشطة ومِهَن واعدة.

وفيما يخص بعض فئات النساء الأميات، فإنهن لم يستطعن الاستفادة من برامج محو الأمية لأسباب تخص عدم توافق فترات تنظيم هذه البرامج مع الموسم الفلاحي حيث يكثر الطلب عليهن.

وفيما يخص ولوج النساء المحرومات من خدمات العلاج، فإن بطاقة الراميد قد باتت علامة على التمييز، حيث إن هذه البطاقة تدفع العاملين في مجال التطبيب إلى لَوْمهن، حيث يُنظَر إليهِن على أنهن سبب من أسباب خلل اشتغال المصالح الاستشفائية، حيث تسبَّبن في هروب بعض الفئات الميسورة القادرة على دفع مصاريف العلاج إلى القطاع الخاص. كما أن تمركز البنيات الاستشفائية في الوسط الحضري يجعل من الصعب التكفل بالمرض وبالإعاقة في الوسط القروي وتتبعهما. وتضُرّ هذه الوضعية على وجه الخصوص بالاستشارات المتعلقة بالأمومة، لا سيما تنظيم الأسرة وتتبع الحمل والولادة في مؤسسة طبية، مما ينتج عنه عدد كبير من إحالات النساء الحوامل، مع كل ما يترتب عن ذلك من مصاريف مالية سواء مباشرة أو غير مباشرة.

تحُد القدرة الاقتصاديةُ الضعيفة لهؤلاء النساء المهمشات من قدرتهن على اتخاذ القرارات التي تهم ولوجهن إلى خدمات الصحة، وخصوصا خدمات الصف الثاني والثالث. مما يؤدي إلى مخاطر حيث يُتخلى عن العلاجات ذات التكاليف المباشرة وغير المباشرة. والأمر نفسه يصدق على الإشراف الطبي خلال فترة حمل هؤلاء النساء اللواتي يكن عرضة، هن وأطفالهن، لمخاطر تهدد صحتهم. كما أنه وفي غياب دخل أساسي قار ومضمون، فإن النساء اللواتي يعملن في القطاع غير المهيكل قد يشتغلن حتى وقت متقدم من حملهن أو قد يستأنفن عملهن في وقت مبكر بعد الولادة، مما يشكل أيضا خطرا حقيقيا على صحتهن.

وفي المجال الاقتصادي، يمكن لصعوبات الحصول على قرض بنكي أن تُبعِد النساءَ والفتيات اللواتي يعشن في الوسط القروي عن مزاولة نشاط اقتصادي. ويشجعُ على هذه الوضعية منعهن من التردد على الأسواق الأسبوعية مثلا، مما يحرمهن من الحصول على المعلومات الخاصة بالفرص الاقتصادية المتاحة ومن شروط الحصول على قرض، وخصوصا القروض الصغرى. وعلاوة على ذلك، وبما أن هؤلاء النساء والفتيات هن اللواتي يقدمن العناية والأعمال غير المؤدى عنها، فإن إمكانياتهن محدودة فيما يخص ممارسة نشاط مدر للدخل، والانعتاق من الفقر والحصول على الاستقلالية المالية وتوفير بعض المال والممتلكات أو الادخار.

كما أن تقسيم العمل حسب النوع يجعل هؤلاء النساء والفتيات يحصلن على مداخيل غير كافية من نشاطهن، مقارنة بالمجهود الذي يبذلنه. ولكن تقليص أعمال البيت بفضل التجهيزات في القُرى وفي الأحياء شبه الحضرية، أدى الى ظهور فرص تشغيل جديدة، لا سيما في قطاع التعاونيات، مما يمَكِّن هؤلاء النساء والفتيات اللواتي كن في السابق مهمشات من التوفر على مداخيل نقدية خاصة بهن.

ويجد الزواج المبكر للفتيات الفقيرات تفسيره أيضا في أسباب اجتماعية-اقتصادية. ولكن، وفي بعض الحالات، يجد أيضا جذوره في العقوبات التي نصت عليها مدونة الأسرة بخصوص العلاقات الجنسية خارج مؤسسة الزواج. فيُنظر حينئذ للزواج المبكر على أنه سبيل لحماية شرف الأسرة. وقد يتحقق هذا الزواج المبكر باللجوء إلى قاضي أسرةٍ قد يكون متساهلا.

وأخيرا، يمكن أن يمارَس العنفُ الاقتصادي في حق الفتيات اللواتي يُدفعن للعمل في سن مبكرة جدا، لا سيما عندما يُحْرَمن من النفقة التي من حقهن جراء فسخ روابط الزواج بين والديهن. وبالفعل فإن القانون رقم 83.17 لا يأخذ بعين الاعتبار كل الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية للأم. كما أنه لم يتوقع أيضا إجراءات انتقالية بغرض إدماج الأطفال المحرومين من الاستفادة من النفقة بسبب تنازل الأم سابقا[1] عن هذا الحق حتى تُجَنِّب زوجها السابق عقوبة الحبس لعدم أدائه المستحقات.

كما أن عدم التوفر على دخل مستقل قد يؤجج مخاطر العنف الزوجي. وعلى النقيض من ذلك، فإن تحسين ولوج النساء للتعليم وللموارد يمَكنهن من فرض أنفسهن داخل علاقاتهن، ومن احترام أكبر من قبل أزواجهن، ومن التوفر على المزيد من الموارد للانعتاق من علاقة يمارَس فيها العنفُ أو الشططُ.

وبعبارة أخرى، فعندما تفتقر النساء إلى الاستقلالية المالية، وعندما يكون دخلهن غير منتظم، فإنهن لا يكن قادرات على مواجهة شريكهن العنيف أو الافتراق عنه. والأدهى من ذلك، فعندما تلبي امرأةٌ لأول مرة حاجياتها الخاصة، يزيد هذا من عنف الرجال، وخصوصا عندما تُزعزَع وضعية الرجل الذي يُعتبَر «معيل الأسرة» بسبب صعوبات الحصول على عمل، أوعندما تيسر بعض المعايير والقيم المهيمنة العنف الزوجي.

كما تجب الإشارة إلى وجود نساء محرومات من حقهن في الإرث، خصوصا وأنهن يفضلن الحفاظ على التماسك وعلى الروابط العائلية، لا سيما مع إخوانهن أو، في حالة ما لم ينجبن أطفالا، مع عائلة أزواجهن، على حساب اللجوء إلى المسطرة القانونية القضائية. وفي الواقع، فإن النساء اللواتي يعانين من العديد من اشكال التمييز يواجهن الكثير من الحواجز المؤسساتية (صعوبات الولوج إلى الخدمات القانونية بسبب توزيعها غير المنصف على التراب الوطني، والكلفة العالية للخدمات القضائية، وتعقد المساطر القانونية، وثنائية الأنظمة القضائية[2]...) التي تغدو «الثمن الواجب دفعه» والذي عليهن دفعه لمواجهة ثغرات المنظومة القضائية الوطنية.

- **عوامل تَمَثُّلية تغذي مظاهر التمييز وتعاني منها بعض مجموعات النساء والفتيات.**

يطال جزءاً من النساء والفتيات عددٌ من مظاهر التمييز المنهجي الذي يجد جذوره في التمثلات التي تظهر عند ولادتهن.

وبالفعل فإن هذه التمثلات السلبية حسب النوع حاضرة داخل الأسرة والجماعة منذ ميلاد الطفلة الصغيرة. وترتبط هذه التمثلات بضعف تكاليف تعليم الفتيات ما دام تقسيم العمل حسب الجنس في المجتمع لا يشجع الفتاة على مواصلة تعليمها، لا سيما عندما تنضج بنيَتُها الفيزيولوجية. وتزيد حدة هذه الظاهرة عند الفتيات اللواتي لهن أم أرملة أو مطلقة.

---

[1]. قبل إصدار القانون 83.17-

[2]. يمكن للأنظمة القضائية غير التابعة للدولة، من قبيل آليات «مجلس تسوية المنازعات»، لحل الخلافات، أن تخلق حواجز أمام ولوج النساء إلى القضاء، ولا سيما في المناطق الأكثر عزلة. وهذه الآليات لا تحترم المعايير المتعلقة بالحقوق الأساسية.

وعند بلوغ هؤلاء النساء سن الرشد، يُنظر إليهن على أنهن صبورات وقادرات على تحمل المشاق. وهكذا وداخل الأسرة الصغيرة، لا يمكن تصور أن يكنَّ مريضات ولا يتمُّ اللجوء إلى العلاجات الطبية إلا كحلٍّ أخير، خاصة عندما تصبح وضعيتهن الصحية في حالة حرجة. أما فيما يخص اللجوء إلى الاستشارات الطبية لما قبل الولادة أو إلى الولادة داخل مؤسسة طبية، فلا يُسمح لهن بها اعتبارا لتجربة أسلافهن من النساء اللواتي كن ينجبن دون مساعدة طبية. كما أن مسألة تحديد النسل يُنظر إليها نظرة سلبية، علما أن الحصول على وسائل تحديد النسل صعب نسبيا، لا سيما في البنيات الصحية الموجودة في الوسط القروي.

وتظهر هذه التمثلات القائمة على النوع، والتي تُترجم بتواجد النساء والفتيات في الأعمال الهشة بأعداد كبيرة عند الأسر الأكثر فقرا. وبالفعل فإن الفتيات يتعلمن في هذه الأسر ومنذ نعومة أظافرهن أشغال البيت ومساعدة الأسرة، ثم يعملن بدورهن على نقل هذه المهام بعد ذلك، عندما يُمنعن من متابعة دراستهن، داخل الأسرة أولا. كما أن الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها النساء الأرامل والمطلقات المنحدرات من هذه الفئة من الأسر، غالبا ما تكون ذات قيمة أضعف ويُنظر إليها نظرة دونية.

وفي السياقات التي تكون فيها إمكانيات التعليم والعمل محدودة، فإن قرار زواج القاصر يكون ذا طابع أحادي، يصدر عن الوالدين، حيث يُنظر إلى الزوْج حينئذ نظرة إيجابية، إذ يُعتبَر هبة «رزقا»، أو رفيق العمر «الزْمان»، ولو كان يكبر الزوجة سنا[3] «شارب عقلو».

وعلى العكس من ذلك، فإن الفتاة العازب أو التي لا تتابع تكوينا ينظر إليها سلبا «بايرة»، ممّا يفسر جعل الزواج المبكر مسألة طبيعية لمواجهة غياب إمكانية متابعة التعليم. وهكذا فإن الفتيات اللواتي يتابعن دراستهن يكن قادرات على تأخير سن الزواج ورفض الزواج عندما يُدبَّر دون موافقتهن.

وأخيرا، فإن العنف يظهر على وجه الخصوص داخل الأسرة. ويطال على وجه الخصوص النساء العازبات والفتيات اليتيمات واللواتي في وضعيةِ إعاقة. ويكمن هذا العنف، الذي غالبا ما يكون متعدد الأبعاد، في أنه لا يثير أبدا الجدال أو الإدانة، حيث تبرر الجماعةُ اللجوء إليه، بل و» تقبلُه» حتى الضحايا.

غير أنه يبدو أن متابعة الفتاة لدراستها يمثل حماية لها حيث يَمكنها من الخروج من علاقة السلطة غير المتوازنة هذه ومن التوفر على استقلالية فيما يخص اتخاذ القرار.

[3]. وتكون النتيجة المجهولة أو غير المتوقعة هي الترمل المحتمل في سن مبكرة، والتكفل بالأطفال في الوقت نفسه.

الخلاصات والتوصيات

يتوفر المغرب على إطار دستوري متقدم، يمنع مظاهر التمييز القائم على النوع واللون والأصل الاجتماعي أو الجهوي واللغة والإعاقة، وينص على حماية الفئات الأكثر هشاشة من السكان (النساء والفتيات ...).

وقد أعاد المغرب التفكير في جهازه التشريعي بعمق خلال العقدين الأخيرين وجرت صياغته وفق مقتضيات المواثيق الدولية (قانون الأسرة والقانون الخاص بمحاربة الاتجار بالبشر، والقانون الخاص بمناهضة العنف الممارَس على النساء...).

بيد أنه وعلى الرغم مما حُقق من تقدم، فإن العديد من فئات النساء والفتيات، الفقيرات والمنحدرات من مناطق قروية معزولة على وجه العموم، مقصياتٌ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من الاستفادة من هذا الإصلاح الذي عرفه الجهاز التشريعي، أيًّا كان بُعد رفاهية العيش المأخوذ بعين الاعتبار. وفي الغالب فإن الأمر يهم نساءً وفتياتٍ في وضعية إعاقة ونساءً أرامل ونساء أميات وفتيات لم يُسجَّلن في الحالة المدنية ونساء وفتيات يمارسن أنشطة منزلية...

يُبَيِّن هذا أن السياسات والبرامج العمومية التي يجري تفعيلها في بلدنا، والتي تهدف جميعها إلى حماية الفئات الأكثر هشاشة، ليست كافية لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية الذي يدعو إلى عدم ترك أيّ مواطن على الهامش. يجب على هذه السياسات وهذه البرامج العمومية أن تشتغل بالموازاة مع إجراءات خاصة تهم هؤلاء النساء والفتيات المهمشات. وبهذه الطريقة، وبجعل حقوق هاته الفئات حقوقا معترفا بها، سيحقق المغرب تقدما في مجموع أهداف التنمية المستدامة وسيستفيد كلَّ الاستفادة من قدرتها من أجل خلق مجتمعات دامجة وديناميات اقتصادية ناجعة.

إن الفكرة القائلة بأن الإعاقة الاجتماعية تتفاقم بالنسبة إلى هؤلاء النساء والفتيات اللواتي يعانين من التفاوتات والتمييز ليست بالفكرة الجديدة، وهُويات الأفراد والجماعات (المتصورة أو المتضمنة) يمكن أن تفاقِم من خطر التمييز والتهميش في حقهن، حيث يُحرَمْن من الولوج إلى تعليمٍ ذي جودة وإلى عملٍ لائق وإلى الصحة ورفاهية العيش.

ولهذا، ومن أجل مواجهة العوائق الهيكلية ذات الطابع الثقافي والسياسي والاقتصادي والمؤسسي التي تؤدي الى تهميشهن، خلصت هذه الدراسة بتوصيات منها ما هو ذا طابع أفقي، ومنها ما هو ذا طابع أكثر خصوصية.

وهكذا، تهدف التوصيات ذات الطابع الأفقي إلى:

- وضع قانون-إطار يهم محاربة مختلف أشكال التمييز التي تطال بعض فئات النساء بسبب هويتهن المتعددة الجوانب. وسيكون هذا القانون الإطار قاعدة لتفعيل سياسة عمومية شاملة ومندمجة تضمن حقوق النساء والفتيات اللواتي يكن مهددات أكثر بالتهميش.
- العمل على تقييم قبْلي لمشاريع القوانين ذات البعد الاجتماعي-الاقتصادي حسب منظور التمييز متعدد الجوانب، علاوة على منظور المساواة بين الجنسين.
- إدراج مقاربة تقوم على التمييز المتعدد الجوانب في كل الأجهزة التشريعية لمحاربة التفاوتات القائمة على النوع، بما فيها وضع الميزانيات التي تأخذ النوع بعين الاعتبار.

- تفعيل آليات باعتماد نهج تشاركي بغرض تلبية حاجيات انتظارات النساء والفتيات الأكثر حرمانا وتمكينهن من التمتع بحقوقهن الأساسية. ويجب تطوير برامج لمواكبة الفاعلين في الميدان (المجتمع المدني والجماعات المحلية) حتى يتسنى لهم القيام بدورهم فيما يخص محاربة جميع أشكال التمييز متعدد الجوانب.
- إطلاق حوار وطني منتظم حول فئة السكان المكوَّنة من النساء الأكثر عرضة للتهميش للتعرف على التدابير الواجب اتخاذها من أجَل الدفاع عن حقوقهن. ويجب أن يجري تقييم هذه التدابير من أجل الوقوف على الصعوبات الواجب تجاوزها حتى تتسنى مواجهة التفاوتات متعددة الجوانب القائمة على النوع.
- عدم ربط آليات المساعدة الاجتماعية بشرط الزواج أو غيره عند النساء والفتيات ضحايا التمييز المنهجي.
- مراجعة مقتضيات قانون الأسرة بغرض ضمان مساواة أكبر وإنصافٍ أكثر من أجل حماية الحقوق الاقتصادية والقانونية للنساء على وجه العموم.
- تفصيل المعطيات منهجيا بغرض توفير معلومات عن النساء والفتيات اللواتي يتعرضن لمظاهر التمييز متعدد الجوانب من أجل وضع تصور للسياسات العمومية وتفعيلها والتخطيط لها ورصد ميزانية لها وتتبعها وتقييمها.

وأما فيما يخص التوصيات ذات الطابع الخصوصي، فتهم:

- تسهيل الولوج إلى الخدمات والبنيات التحتية على جميع النساء والفتيات، وخصوصا اللواتي يعشن في جماعات قروية معزولة أو في أحياء فقيرة داخل المدن.
- الاستثمار في خدمات علاج وتعليم الأطفال الصغار حتى يتسنى تمكين النساء المعرضات للتمييز من تقليص الوقت الذي يخصصنه للأنشطة غير المدرة للدخل، وتوسيع ولوجهن للعمل اللائق، لا سيما في قطاع الخدمات الاجتماعية.
- تطوير التحمل المؤسساتي للأشخاص المسنين بغرض التخفيف عن النساء المساعدات، اللواتي لا يتقاضين أجرا أو يتقاضين أجرا ضعيفا. عندها يكون من الممكن إحداث أعمال لائقة (الهدفَ 8.3) في القطاع الاجتماعي بتشجيع الأجور وظروف العمل وإمكانيات التكوين الملائم لهذه الفئة من اليد العاملة النسوية، التي غالبا ما تعاني من العديد من مؤشرات التمييز.
- تحسيس الجماعات والأسر والنساء والفتيات بأهمية التعليم. يهمُّ الأمرُ تطوير المواقف والمعايير الاجتماعية حتى لا تظل مظاهر التمييز متعدد الجوانب القائم على النوع أمرا مبتذلا. ولهذا الغرض، فإن منظومة التعليم ووسائل الإعلام يمكن أن تلعب دورا مهما (مراجعة الكتب المدرسية فيما يخص منظومة التعليم، والمراقبة الصارمة والمنتظمة لمضامين البرامج).
- رفع الإكراهات التي من شأنها الحد من إمكانيات استفادة الفتيات من منظومة التعليم والتكوين (توسيع منظومة الدعم الاجتماعي ليشمل فئات جديدة من الأسر، وإلزامية تمدرس الفتيات، والولوج إلى مختلف شعب التكوين المهني، وغيرها ...).
- تعزيز برامج محو الأمية، لا سيما القانونية منها، لفائدة بعض فئات النساء حتى يكون بوسعهن الولوج بسهولة أكبر إلى المعلومة المناسبة وذات الجودة، وتحسيسهن أكثر بحقوقهن.
- وضع المقتضيات اللازمة التي تمكن النساء والفتيات ضحايا العنف من الدفاع عن حقوقهن وحمايتها.
- مراجعة المقتضيات القانونية التي تسمح بالزواج المبكر.

المملكة المغربية
رئيس الحكومة
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⵙⵓⵔⴰⵙ ⵏ ⵜⵍⵍⴰⵙ
Kingdom of Morocco
The Head of the Government

المرصد الوطني للتنمية البشرية
ⴰⵙⴰⵎⵓⵔ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵣⵔⵣ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ
The National Observatory
for Human Development

INTERSECTIONAL DISCRIMINATIONS OF WOMEN IN MOROCCO

EXECUTIVE SUMMARY

Summary

- Introduction 5
- Methodology 6
- Results 6
  1. Access to education 7
  2. Access to health care 8
  3. Access to employment 9
  4. Early marriage 10
  5. Violence against women and girls 10
  6. Structural factors behind inequalities between different groups of women and girls .. 11
- Conclusions and Recommendations 16

Introduction

The commitment to "leave no one behind" is at the core of the 2030 Agenda for Sustainable Development and whose implementation would make it possible to build a fairer and more impartial world for all, by responding primarily to the needs of the most disadvantaged people.

From the perspective of gender equality, executing the 2030 Agenda means ensuring that all women and girls enjoy equal rights and opportunities, regardless of where they live, their age, social class and their abilities, etc. However, this is not the case everywhere in the world at the present time. Many women and girls face various forms of discrimination based on certain aspects of their identity differentiating them from privileged population groups. They thus face difficulties in accessing resources, services and opportunities.

Due to the aggregated measurement of progress, these prejudices do not appear systematically in the statistical analysis. In addition, the first step in "leav[ing] no one behind" is precisely to identify the most marginalized groups and their performances against key markers of well-being, especially compared to other groups within a society.

Through the independent examination of several SDG outcomes, the current study carried out by the National Observatory for Human Development (NOHD), with the support of the United Nations Development System, allows focusing on the inequalities affecting women and girls in Morocco, through the examination of several areas related to SDGs results, given their interdependent nature.

While research generally highlights the inequalities between women and men, this study puts the spotlight, for the first time, the disparities between the different groups of women and girls, showing the interactions between the multiple forms of discrimination as well as how they often translate into deprivation in terms of well-being. This study also contributes to the understanding of the root causes of these inequalities, which are generally determined by context-specific forms of underlying structural factors, most often anchored in economic, social and political institutions.

Two key concepts paved the way for this study. On the one hand, the first concept of intersectional discrimination relies on the use of disaggregated data to highlight these intersectional dynamics and their link to the distribution of well-being among groups of women and girls. The second concept, on the other hand, is related to cumulative deprivation. It describes the process by which forms of poverty sometimes accumulate to create extremely disadvantaged groups This is due to deprivations in one area being often accompanied by deprivations in another[1].

[1] The idea that deprivation is more widely felt by women and girls exposed to multiple forms of discrimination is not new. Kimberlé Crenshaw, a renowned researcher working on the critical study of race theory, explains it this way: "If you find yourself at the crossroads of several forms of exclusion, it is very likely that you are affected by two between them ".

Methodology

The National Observatory for Human Development (NOHD) relied on data from its 2017 household panel survey, which, due to their multidimensional breakdown, enables to capture the characteristics of population groups who suffer from multiple deprivations. This quantitative approach aimed at determining the groups of women and girls discriminated against has been complemented by qualitative work intended to explain and understand the root causes of the inequalities observed. 24 individual interviews and 8 focus groups were thus carried out in the municipalities of Tamanar, Ait Aissi Ihahane, Demnate and Zaouiat Ahansal, the first two falling under the province of Essaouira and the other two in the province of Azilal. These municipalities were chosen based on the multidimensional development index drawn up by the NOHD, as they concentrate groups of women and girls most affected by cumulative deprivation. This choice was made once the statistical analyzes of the data were completed.

It was only after the assessment of all the effects of multiple discriminations and cumulative deprivation that proposals for adjusting laws, policies and public programs were formulated to meet the needs of women's groups and the most disadvantaged girls in the Moroccan society.

Results

The results of this study are presented according to five dimensions: education, health, employment, early marriage and violence against women and girls. Several results linked to the SDGs were thus selected to highlight the disparities that exist between the different groups of women and girls. The 2017 household panel survey sample of women and girls was then broken down according to wealth quintiles, by environment and region of residence.

1. Access to education

In Morocco, women and girls suffer from several educational deficiencies. In addition, the five result indicators retained differ according to the means, the environment and the region of residence. It emerges from the following table that:

- The illiteracy rate for women and girls aged 10 and over is approximatively 39.8%. This rate reaches 55.7% for the poorest rural women and girls and 25.5% for the richest urban women. The most disadvantaged group, the poorest rural women and girls in the Fez-Meknes region, has an illiteracy rate of 61.2%.
- 55.2% of women and girls aged 12 and over have not completed primary school. This rate reaches 73.5% for the poorest rural women and girls, and 38.1% for the richest urban women and girls. 78.5% of the poorest rural women and girls from the Fez-Meknes region have not completed their primary school education.
- The secondary cycle completion rate for women and girls aged 15 and over is around 67.8%. It is respectively 91.1% for the poorest rural women and girls, against 44.7% for the richest women in urban areas. The most disadvantaged group, that of the poorest rural women and girls in the region of Fez-Meknes, has a deprivation rate of 95.6%.
- 20.5% of the girls between the ages of 4 and 17 at the national level do not attend school. This rate reaches 35.9% for the poorest rural girls and 7.6% for urban girls living in the richest households. 43.6% of the poorest rural women and girls from the Fez-Meknes region do not attend school.
- Among women aged 18-24, 67.7% did not attend school. This rate reaches 88.0% for the poorest rural women and 49.8% for the richest urban women. Rural and poor women in the Marrakech-Safi region form the most disadvantaged group, with a deprivation rate of 93.9%.
- When women aged 18-24 suffer from educational deficiencies (incomplete primary school education, incomplete secondary school education), there is a great risk that they will be subject to cumulative multidimensional deprivation. So,
    - 15.6% of women aged 18-24 (77.9% from rural areas and 38.4% from households belonging to the first quintile), are simultaneously deprived of the benefit of a health insurance, a decent work and a completed primary education.
    - 26.7% of women aged 18-24 accumulate simultaneous deprivation due to the interruption of their primary school education and the fact that they do not have a decent job, nor medical coverage. 35.6% of them come from households belonging to the first quintile and 71.5% live in rural areas.

Table 1 : Deprivation in terms of access to education

Indicators	National average	Richest urban women/ girls	Poorest rural women/girls	Most disadvantaged group	
Illiteracy	39.8%	25.5%	55.7%	61.2%	Poorest rural areas at Fez-Meknes
Incomplete primary education	55.2%	38.1%	73.5%	78.5%	Poorest rural areas at Fez-Meknes
Incomplete secondary school education	67.8%	44.7%	91.1%	95.6%	Poorest rural areas at Fez-Meknes
Incomplete high school education	81.5%	61.2%	97.1%	98.4%	Poorest rural areas at Marrakech-Safi
School attendance for 4-17 years old	20.5%	7.6%	35.9%	43.6%	Poorest rural areas at Fez-Meknes
School attendance for 18-24 years old	67.7%	49.8%	88.0%	93.9%	Poorest rural areas at Fez-Meknes

Source: Data from the 2017 Household Panel Survey-NOHD.

2. Access to health care

The table below shows that:

- 44.6% of women and girls do not have health coverage. This rate reaches 54.5% among the poorest rural women and girls, against 30.5% for the richest urban women. The most disadvantaged group is that of the poorest rural women and girls in the region of Casablanca-Settat, with a deprivation rate of 60.5%. For this group of women and girls, the probability of not having health insurance is twice that of urban women from households belonging to the fifth quintile.
- The probability that women and girls from the poorest rural households do not seek medical advice following illness or accident is 3.5 times that of the richest women and girls living in urban areas. This probability is almost 5 times higher for the poorest rural women in the region of Tangier-Tetouan-Al Hoceima.
- With a rate of 27.2%, the probability that a poor rural woman will seek antenatal care is 13 times less than for a woman from an urban household belonging to the fifth quintile. This probability is 21 times lower for the poorest rural women in the region of Beni Mellal-Khenifra.
- Likewise, the probability that a poor rural woman has not given birth in a supervised environment in the previous five years is more than 20 times greater than that of a well-off household living in an urban environment. This probability is 30.3 less when it comes to a very poor rural woman from the region of Beni Mellal-Khenifra.
- Women aged 18 and over who do not have health insurance also have other simultaneous deprivations in other dimensions. Therefore,

- 27.9% of these women have not completed their primary education cycle and do not have a decent job at the time of the survey. 55.1% of them live in rural areas and 25.2% come from poor households.
- 32.4% of these women have not completed their secondary school education and do not have a decent job, a workforce. 53.7% of them come from rural areas and 24.6% from poor households.
- 2.6% of unmarried girls or women aged 15-49 who do not have access to qualified medical personnel during childbirth, got married at an early age and did not receive antenatal consultations. 92.1% come from rural areas and 48.1% from poor families.

Table 2: Deprivation in terms of access to health care

Indicators	National Average	Richest urban women	Poorest rural women	Most disadvantaged group	
Without health insurance	44.6%	30.5%	54.5%	60.5%	Poorest rural areas at Casablanca-Settat
Non-recourse of medical consultations	27.6%	13.6%	47.8%	67.2%	Poorest rural areas at Tangier-Tetouan-Al Hoceima
Non-recourse of prenatal consultations	11.4%	2.1%	27.2%	44.4%	Poorest rural areas at Beni Mellal-Khenifra
Non-recourse of childbirth in a supervised environment	10.0%	1.2%	24.7%	36.4%	Poorest rural areas at Beni Mellal-Khenifra

Source: Data from the 2017 Household Panel Survey-NOHD.

3. Access to employment

About 86.4% of working-age women were not in a decent job (i.e. without social security coverage) at the time of the survey. The poorest rural women represent 96.2% of them, against 72.4% of women living in urban areas and from well-off households. Almost all (98.6%) of rural and poor women in the Marrakech-Safi region are deprived of decent work.

In addition, 63.7% of women aged 18 to 24 face simultaneous deprivations in two dimensions linked to the SDGs, not only associating educational deficiencies (non-completion of secondary school education or university), and obstacles exercising a decent job. 50.8% of these women exposed to multiple deprivations live in rural areas and 45.4% live in households belonging to the first two expenditure quintiles.

4. Early marriage

In Morocco, even if the Family Code sets the marital capacity at 18, the rates of early marriages recorded are high and hide marked differences depending on the place of residence and the household wealth.

- The rate of early marriage for women aged 18 and over at the national level is around 19.5%. It ranges from 13.9% for urban women from rich households to 28.3% for women from the poorest rural households. The most disadvantaged group, the poorest rural women in the Marrakech-Safi region, displays an early marriage rate of 38.2%, almost twice the national average.
- For women in the 20-24 age group, the national early marriage rate is 10.1%. However, the disparities observed according to the place of residence are comparable to those observed for women aged 18 or over because 17.8% of the poorest rural women aged 20-24 marry before the age of 18, against 4.9 % for women from wealthier urban households.
- 30.4% of adolescent girls aged 15 to 19 report not only being married before the age of 18, but also having given birth to a child. 23.5 % of them are simultaneously deprived of health insurance, a decent employment status, and the pursuit of a full secondary education cycle.

5. Violence against women and girls

According to the HCP, the violence manifestations figures remain alarming. The second national survey on the prevalence of violence against women carried out in 2019 shows a rate of around 57%, compared to 63% in 2009.

Small differences are observed depending on the area of residence: 58% in urban areas and 55% in rural areas. However, the decline in the prevalence rate of violence against women affected women from urban households (down 10 points) more than those from rural households (only one point).

Table 3 : Prevalence of violence against women

Place of residence	2009	2019
Urban	68%	58%
Rural	56%	55%
National	63%	57%

Source: data recovered from the HCP website www.hcp.ma HCP (2009) and (2019), National Survey on the prevalence of violence against women.

The manifestations of violence against women depend on the type of living space. More than half of the cases (52%) were reported in the family environment. Teaching environments record 19% of cases and professional environments 15% of cases. As for the public space, the number of reported cases of violence stands at 13%.

In 2019, violence against women manifested itself in various forms with a dominance of psychological violence (49%). The other forms of violence (economic, sexual or physical) occupy similar levels, respectively, 15%, 14% and 13%.

6. Structural factors behind inequalities between different groups of women and girls

In addition to gender-based inequalities, there are other systematic disparities, the convergence of which leaves certain groups of women aside in relation to a range of human development indicators. The root causes of these inequalities are complex: they generally have deep representational origins and are often rooted in the country's economic, political and social institutions.

- **The deficiencies observed in the application and implementation of laws, programs and public policies contribute to the reinforcement of discrimination against certain groups of women and girls.**

Thus, in terms of access to education, despite the law on civil status stipulating the obligation to register births, girls remain unregistered in the civil status register. They cannot, therefore, have access to school, which shapes their life trajectory from an early age. Similarly, despite the same law allowing the registration of children from single mothers who identified the father of their child, the absence of provisions facilitating this registration in the civil status further aggravates the situation. Likewise, the non-application of legal provisions, such as guaranteeing the rights to education for all children, including children with disabilities, or the prohibition of domestic work by underage girls, deprive these young girls' access to school.

Moreover, while the Tayssir school support program has enabled the schooling of many girls from poor rural areas, it has not succeeded in establishing a real educational culture among parents. This result, for example, in school dropouts as soon as the program is interrupted ends in the alignment with the secondary education cycle. In addition, the limitation of the program to three beneficiaries per family does not ensure access to education for all children from poor and large families.

Non-formal education programs have, however, been put in place to re-enroll children who left school early. Their access is conditioned by an age limit of 18 years, which deprives young women who have dropped out of school in remote areas from returning to formal education or vocational training.

In terms of access to health care for poor women, their eligibility for RAMED, which is complicated for divorced women, does not necessarily translate into the payment of their health care costs, due to the non-binding legal nature of this law 65-00. In addition, by distinguishing the populations eligible for RAMED from those benefiting from the AMO, law 65-00 introduces an inequality of access to care which penalizes the former at the expense of the latter, the latter being reimbursed for part of the consultation costs and the purchase of medical services (medication, radiological examinations, etc.). Moreover, RAMED has not succeeded in reducing the financial burden of care for people who have access to it, as they must also bear the indirect costs of care such as transport, accommodation, etc.

Regarding access to employment, the absence of a law which explicitly prohibits systemic discriminations by institutions deliberately exposes the least qualified women or those coming from poorly qualified and undervalued vocational training to such discriminations, depriving them of their income. Thus, they are generally less well armed than men and find themselves in the wrong slots, such as forced part-time work, uncontrolled atypical schedules, etc.

Similarly, unpaid care and domestic work - the maintenance of housing and interpersonal care carried out within the family and the household on a voluntary basis - are not considered by the public authorities as an economic activity. They are not taken into account in the calculation of GDP, despite surveys on the time-budget in Morocco strengthening the statistical visibility of unpaid care and domestic work. The time that should be spent on unpaid care and domestic work will vary widely depending on the availability of basic infrastructure or time-saving equipment. Poor rural women are for example most affected by climate change. Divorced or widowed heads of household also have to deal with regulations and administrative procedures that do not take into account either their socioeconomic situation or the severity of disasters caused by exceptional climatic circumstances.

The heavy and disproportionate responsibilities women take on in terms of unpaid work and care reduce their ability to generate income. In addition, when they move into the labor market, they are sometimes forced to accept jobs that do not match their profile, given the context of insufficient demand for employment, especially skilled opportunities. Girls who have obtained a university degree are thus forced to perform domestic work while awaiting recruitment examinations.

The prevalence of the early marriage of underage girls can be attributable to the non-registration or partial registration of girls in the civil status. This results in the late declaration of their birth to civil status officials, sometimes at the time of their marriage. It also fuels into the strategy of circumventing article 20 of the family law, allowing the judge to marry an underage girl solely according to physiological criteria.

The political strategy to fight against the different types of violence endured by women does not take into account the structural nature of violence in order to put policies adapted to their life context.

Finally, law 103-13 against violence against women, in addition to the fact that it is known, especially in rural areas, does not address the secondary victimization to which women victims of violence can be subjected. Many women victims of violence and do not resort to denouncing this fact.

In addition, the complexity of legal procedures (which require the presence of witnesses attesting to the violence suffered) as well as the direct and indirect costs that formal procedure entail for the poorest among them means those women refrain from having recourse to justice.

Likewise, law 103-13 only recognizes the specific nature of the gravity of physical violence committed against women with disabilities and does not include any specific provisions regarding other types of violence.

- **Economic and institutional factors explain the discriminations that affect certain categories of women and girls.**

The difficulties of school inclusion for young girls, especially in rural areas, can be explained by the inadequacy of road infrastructure, which does not allow school transport to reach the douars. For girls who have been able to complete their schooling, the prospects of pursuing a university education may be clouded by the remoteness of the university, the unavailability of nearby housing and insufficient scholarship allowances to meet their needs in terms of accommodation, food, transport and studies. In this regard, no positive discriminatory measures have been taken in favor of girls from poor households in isolated areas, able to encourage them to continue their training in suitable conditions, especially within institutions providing skills training. In this way, an institutional barrier seems to prevent them from accessing promising activities and professions.

Illiterate women have not been able to benefit from illiteracy programs due to an incompatibility of the offered schedules with the agricultural season for which they are generally requested.

Concerning access to healthcare services for the disadvantaged categories of women, their RAMED card has become a marker of discrimination as they contribute to their stigmatization by hospital staff: they are therefore perceived negatively, as causes of hospital services' dysfunction, hospitals, leading to the transfer of a wealthier categories of paying users to the private sector. In addition, the concentration of hospital structures in urban areas makes it difficult to take charge of and monitor illnesses and disabilities in rural areas. This situation particularly affects access to maternal health, including family planning, pregnancy monitoring and childbirth in a supervised environment. This results in a high level of referrals from pregnant women, with all that this implies in terms of both direct and indirect financial expenditure.

The weak economic power of these marginalized women reduces the autonomy of their decision-making when considering accessing health services, especially second- and third-line health services. This situation does not fail to translate into significant risks of abandonment and non-recourse to care linked to the high level of direct payments and indirect costs. The same applies to medical monitoring during pregnancy for these women who are exposed, as well as their children, to significant risks to their health. In addition, in the absence of basic income security, women employed in the informal sector are likely to work very late during pregnancy or return to work too soon after childbirth, which is also a real risk to their health.

In the economic sphere, difficulties in accessing bank loans can keep women and girls living in rural areas out of work. This situation is favored by their absence of frequentation of the weekly souks, which deprives them of information relating to existing economic opportunities and the conditions of access to credit, especially microcredit. Moreover, since it is these women and girls who, by default, provide unpaid care and work, they have limited means to engage in income-generating activities, escape poverty, be financially independent and accumulate resources, savings, or property.

Likewise, the gendered division of labor means that these women and girls have insufficient earned income, even in relation to the effort they make. However, thanks to the reduction in domestic work due to the dynamics of equipping our countryside and peri-urban neighborhoods, new jobs have appeared, particularly in the cooperative sector. These jobs allow these previously marginalized women and girls to generate and to receive cash income in person.

The early marriage of poor girls is also justified for socio-economic reasons. In some cases, it also finds its origin in the severity of the penalties provided by the Penal Code in the context of sexual relations outside marriage. Early marriage is seen as a way to protect the honor of the family. It can be made possible by having recourse to a more permissive family judge, in the absence of a harmonized judgment procedure between the courts of the Kingdom.

Finally, economic violence can be exercised against young girls who are put to work at a very young age, especially when they are deprived of the maintenance due to them following the dissolution of their parents' marriage bonds. Indeed, law n° 83-17 does not consider the socio-economic conditions of the mother. It also does not provide for any transitional measures intended to include the mother's

children, deprived of the benefit of alimony because of their mother's past renunciation[2] of this right in order to avoid the imprisonment of her ex-husband for insolvency.

Likewise, limited access to independent income can exacerbate the risk of spousal violence. Conversely, improving women's access to education and resources allows them to exercise a greater influence on their relationships, to be better considered by their partners and to have more resources available to come out of a violent or abusive relationship.

In other words, in situations where women lack financial autonomy, especially when their income is irregular, they are unable to stand up to or leave their abusive partner. Worse yet, when a woman first provides for herself, it can increase the risk of male violence, especially when a man's status as "provider of the family" is called into question because of employment difficulties, or when prevailing norms and values condone domestic violence.

The existence of women who are deprived of their right to inheritance should also be noted, especially since they tend to privilege the preservation of cohesion and family ties, in order to access it at the expense of a recourse to legal action . These dynamics are at play within their own family, but also if they are childless, with their in-laws. In fact, women who find themselves at the crossroads of several forms of discrimination face several institutional obstacles (difficulties in accessing legal services due to their inequitable distribution over the national territory, high cost of legal services, complexity of legal procedures, duality of legal systems[3], etc.) which act as a "price to pay" in order to face the shortcomings of the national judicial system.

- **Representational factors that fuel and maintain the discriminations endured by certain groups of women and girls :**

Some women and girls are affected by several systemic representational discriminations that manifest themselves from birth.

Indeed, these negative representations based on sex are present at the family and community levels from the birth of the little girl. These are associated with the low opportunity costs associated with educating young girls since the gendered division of labor in society does not encourage them to continue their studies, especially once their body physiology is developed. This phenomenon is amplified for young girls whose mothers are widowed or/ divorced.

Once adults, these women are considered very enduring. Thus, at the level of the family unit, it is inconceivable that they could fall ill and they seek medical care only as a last resort, usually when their condition is deemed critical. As for the use of prenatal consultations or childbirth in a supervised environment, it is hampered by the perception of the experience of ancestors who gave birth summarily, without medical assistance. Similarly, contraception has a negative connotation and stays hard to access, especially in health structures located in rural areas.

These gendered representations, which result in an over-representation of women and girls in precarious jobs, are more pronounced in the poorest households. Indeed, young girls are initiated to domestic work and family help from their childhood, a role they do fail to perpetuate thereafter once withdrawn

[2] Before the promulgation of law n ° 83-17.

[3] Non-state legal systems, such as "habits and custom" dispute resolution mechanisms, can create barriers to women's access to justice, especially in more remote areas. These mechanisms do not respect fundamental rights standards.

from school first and foremost within their own family environment. Likewise, widowed or divorced women from this category of households generally carry out the least valued and most stigmatized economic activities.

In contexts where educational and employment possibilities are limited, the decision to marry an underage girl is unilateral and of parental origin. The spouse is then associated with a positive representation, considered a gift ("Rzek") or a life companion ("Zman"), even when he is older[4] ("Chareb Aklo").

On the other hand, the representation of the unmarried girl who does not continue her training sounds negative ("Bayra"), which explains the tendency towards the normalization of early marriage for girls facing the lack of educational prospects. Thus, young girls who continue their education are able to delay the age of their marriage or to refuse a marriage when it is arranged without their consent.

Finally, violence manifests itself above all at the family level. It especially strikes single women, orphaned girls and those with disabilities. This violence, often multidimensional, resides in the fact that it can in no way be controversial or denounced. The use of violence is legitimized by the social group and even accepted by the victims.

However, girls' schooling seems to have a protective effect, allowing them to break out of these unbalanced power relationships and to have autonomy in decision-making.

[4] With the ignored or unanticipated consequence, early widowhood, with dependent children.

Conclusions and Recommendations

Morocco has an advanced constitutional framework, prohibiting discriminations on grounds of sex, color, creed, social or regional origin, language and disability, and stipulating the protection of the most vulnerable categories of the population (women, girls, etc.).

Its legislative framework has been profoundly revised over the past 20 years and brought into line with the terms of international conventions (Family Code, law relating to the fight against trafficking in human beings, law relating to the fight against violence made to women, etc.).

However, despite these advances, several categories of women and girls, generally poor and from isolated rural areas, are directly or indirectly excluded from this system, regardless of the dimension of well-being considered. Most often, these are women and girls with disabilities, widowed women, illiterate women, unregistered girls, women and girls engaged in domestic activities, etc.

This shows that in our country, the policies and public programs implemented, which all aim to protect the most vulnerable categories, are not enough to achieve this principle of social justice calling on leaving no one behind. These public policies and programs must work in parallel with specific actions aimed at these marginalized women and girls. By having their rights of these categories recognized, Morocco could make progress in all of the sustainable development goals and take full advantage of their transformative potential to create inclusive societies and viable economic dynamics.

The idea that social handicap is compounded for these women and girls who live at the intersection of inequalities and discrimination is not new and the identities (perceived or inherent) of individuals and groups can increase their risk of discrimination and marginalization, depriving them of access to quality education, decent work, health and well-being.

To face the structural obstacles (cultural, political, economic and institutional) that stigmatize them, the National Observatory for Human Development thus recommends a more transversal or context specific approach.

Thus, our transversal recommendations are to:

- Establish a framework law on the fight against the different forms of discriminations that affect certain categories of women because of their intersectional identity. This framework law will be the basis for implementing a comprehensive and integrated public policy guaranteeing the rights of women and girls who are most at risk of being left behind.
- Carry out an assessment of bills with socio-economic scope through the prism of intersectional discriminations, in addition to that of gender equality.
- Introduce the approach based on intersectional discriminations in all legislative mechanisms to combat gender inequalities, including gender-sensitive budgeting.
- Implement social engineering mechanisms to meet the needs and expectations of the most disadvantaged women and girls and enable them to fully enjoy their fundamental rights. Support programs for actors in the field (civil society, local communities, etc.) should be developed so that they can fulfill their role in the fight against all forms of intersectional discriminations.

- Initiate a regular national dialogue on the most marginalized female populations to identify the measures to be taken in favor of the defense of their rights. These measures should be the subject of evaluations to better identify the difficulties to be overcome in order to respond to intersectional gender inequalities.
- Disaggregate data systematically to inform categories of women and girls facing intersectional discriminations for the purposes of design, implementation, planning, budgeting and monitoring and evaluation of public policies.
- To not constrain social assistance mechanisms on the marital status or other characteristics of women and girls who are victims of systemic discriminations.
- Revise the provisions of the Family Code in a more egalitarian and equitable sense in order to protect the economic and legal rights of women in general.

As for specific recommendations, these are:

- Facilitate access to services and infrastructure for all women and girls, especially those living in rural and isolated communities or in poor urban areas.
- Invest in early childhood care and education services in order to enable discriminated women to reduce the time they devote to unpaid activities, to expand their access to decent employment, with a salary, working conditions and suitable training opportunities, especially in the social services sector.
- Develop institutional care for dependent elderly people, in order to relieve female caregivers, unpaid or poorly paid. It would then be possible to create decent jobs (target 8.3) in the social sector by encouraging wages, working conditions and suitable training opportunities for this category of female labor, which is often at the crossroads of several discrimination markers.
- Sensitize communities, families, women and girls about the emancipatory role of education. It is about changing attitudes and social norms so that intersectional gender discriminations is not trivialized. In this sense, the school system and the media can play an important role (revision of textbooks for the former, strict and regular control of the content of the programs by the High Authority for Audiovisual Communication for the latter).
- Remove the constraints likely to slow down the access of young girls to the education and training system (expansion of social support systems for education to new categories of households, compulsory education for young girls, access to different streams of vocational training, etc.).
- Reinforce literacy programs, particularly legal ones, for certain categories of women so that they have easier access to relevant and quality information and are more aware of their rights.
- Put in place the necessary provisions allowing women and girls victims of violence to defend and protect their rights.
- Revise the provisions allowing early marriage.

المملكة المغربية
رئيس الحكومة
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⵎⵙⵙⵓⵔ ⵏ ⵜⵍⵓⵔⵉ
Royaume du Maroc
Le Chef du Gouvernement

المرصد الوطني للتنمية البشرية
ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵔ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ
Observatoire National
du Développement Humain

DISCRIMINATIONS INTERSECTIONNELLES DES FEMMES AU MAROC

RÉSUMÉ EXÉCUTIF

Dépôt Légal : 2020MO4753
ISBN : 978-9954-604-52-6

SOMMAIRE

- Introduction 5
- Méthodologie 6
- Résultats 6
  1. Accès à l'éducation 7
  2. Accès aux soins de santé 8
  3. Accès à l'emploi 9
  4. Mariage précoce 10
  5. Violence à l'égard des femmes et des filles 10
  6. Facteurs structurels à l'origine des inégalités entre les différents groupes de femmes et de filles 11
- Conclusions et recommandations 16

Introduction

L'engagement à ne « laisser personne de côté » est au cœur du Programme de développement durable à l'horizon 2030 dont la mise en œuvre permettrait d'édifier un monde plus juste et équitable pour tous, en répondant prioritairement aux besoins des personnes les plus défavorisées.

Du point de vue de l'égalité hommes-femmes, la mise en œuvre du Programme 2030 implique de faire en sorte que toutes les femmes et les filles jouissent de chances et de droits équitables, quels que soient leur lieu de résidence, leur âge, leur classe sociale, leurs capacités ou autre. Or, à l'heure actuelle, ce n'est cependant pas le cas partout dans le monde et de nombreuses femmes et filles sont confrontées à des formes de discrimination multiples fondées sur certains aspects de leur identité qui les différencient des groupes de population privilégiés. Elles font ainsi face à des difficultés particulières d'accès aux ressources, aux services et aux possibilités.

Pour autant, étant donné que les progrès sont souvent mesurés de manière agrégée, ces préjudices n'apparaissent pas systématiquement dans les statistiques. Aussi, la première étape pour permettre de « ne laisser personne de côté » consiste à identifier les groupes les plus marginalisés et leurs résultats par rapport aux principaux marqueurs de bien-être, en particulier par rapport aux autres groupes au sein d'une société.

Dans ce contexte, la présente étude, réalisée par l'ONDH avec l'appui des Agences des Nations Unies, a permis de mettre l'accent sur les inégalités touchant les femmes et les filles au Maroc à travers l'examen de plusieurs domaines de résultats liés aux ODD, compte tenu de leur caractère interdépendant.

Aussi, alors que ce sont généralement les inégalités entre les femmes et les hommes qui sont soulignées, cette étude met en lumière, pour la première fois, les disparités entre différents groupes de femmes et de filles et montre les interactions existantes entre les multiples formes de discrimination et la manière dont elles se traduisent souvent par des privations en termes de bien-être. Elle permet également d'appréhender les causes profondes de ces inégalités qui, sont généralement déterminées par des facteurs structurels sous-jacents, le plus souvent ancrés dans les institutions économiques, sociales et politiques sous des formes propres à chaque contexte sociétal.

Pour rappel, deux concepts clés ont guidé cette étude. Le premier fait référence aux discriminations intersectionnelles, et en particulier à l'utilisation de données ventilées pour mettre en lumière ces dynamiques intersectionnelles et leur lien avec la répartition du bien-être parmi les groupes de femmes et de filles. Le second concept, celui des privations cumulées, désigne la tendance, dans certains cas, à la concentration des formes de pauvreté, qui crée des groupes extrêmement défavorisés, dès lors que des privations dans un domaine donné sont souvent accompagnées par des privations dans un autre domaine[1].

[1]. L'idée que le dénuement est plus largement ressenti par les femmes et les filles exposées à de multiples formes de discrimination n'est pas nouvelle. Kimberlé Crenshaw, une chercheuse renommée travaillant sur l'étude critique de la théorie des races, l'explique en ces termes : « si vous vous trouvez à la croisée de plusieurs formes d'exclusion, il est fort probable que vous soyez touchées par deux d'entre elles ».

Méthodologie

Pour ce faire, l'ONDH s'est appuyé sur les données issues de l'EPM 2017 qui, en raison de leur ventilation multidimensionnelle, permettent de rendre compte des caractéristiques de celles qui souffrent de privations multiples. Cette approche quantitative visant à déterminer les groupes de femmes et de filles discriminées a été complétée par des travaux qualitatifs destinés à expliqués et à comprendre les causes profondes des inégalités observées. 24 entretiens individuels et 8 focus group ont ainsi été réalisés dans les communes de Tamanar, d'Ait Aissi Ihahane, de Demnate et de Zaouiat Ahansal, les deux premières relevant de la province d'Essaouira et les deux autres de la province d'Azilal. Leur choix, effectuée sur la base de l'indice de développement multidimensionnel élaboré par l'ONDH, se justifie par le fait que s'y trouvent concentrées, les groupes de femmes et de filles les plus affectées par les privations cumulées. Aussi, ce choix a été fait une fois terminées les analyses statistiques des données.

Ce n'est qu'après l'évaluation de l'ensemble des effets des discriminations multiples et des privations cumulées que des propositions d'ajustement des lois, des politiques et des programmes publics ont été formulées pour répondre aux besoins des groupes de femmes et de filles les plus défavorisées dans la société marocaine.

Résultats

Les résultats de cette étude sont présentés selon cinq dimensions. Il s'agit de l'éducation, de la santé, de l'emploi, du mariage précoce et de la violence faite aux femmes et aux filles. Plusieurs résultats liés aux ODD ont ainsi été sélectionnés pour mettre en exergue les disparités qui existent entre les différents groupes de femmes et de filles. L'échantillon des femmes et des filles de l'EPM 2017 a alors été ventilé en fonction des quintiles de richesse, par milieu et région de résidence.

1. Accès à l'éducation

Au Maroc, les femmes et les filles souffrent de plusieurs carences éducatives. Par ailleurs, les cinq indicateurs de résultats retenus diffèrent en fonction des moyens, du milieu et de la région de résidence. Ainsi, il ressort du tableau suivant que :

- Le taux d'analphabétisation des femmes et des filles de 10 ans et plus est de l'ordre de 39,8%. Ce taux atteint 55,7% pour le groupe de femmes et de filles rurales les plus pauvres et 25,5% pour celui des citadines les plus riches. Le groupe le plus défavorisé, celui des femmes et des filles rurales les plus pauvres de la région de Fès-Meknès, enregistre un taux d'analphabétisation de 61,2%.
- 55,2% des femmes et des filles d'âges de 12 ans et plus n'ont pas achevé leur cycle primaire. Ce taux atteint 73,5% pour les femmes et les filles rurales les plus pauvres et 38,1% pour les femmes et les filles urbaines les plus riches. 78,5% des femmes et des filles rurales les plus pauvres issues de la région de Fès-Meknès n'ont pas achevé leur cycle primaire.
- Le taux d'inachèvement du cycle collégial pour les femmes et les filles de 15 ans et plus est de l'ordre de 67,8%. Il est respectivement de 91,1% pour les femmes et les filles rurales les plus pauvres, contre 44,7% pour celles les plus riches vivant en milieu urbain. Le groupe le plus défavorisé, celui des femmes et des filles rurales les plus pauvres de la région de Fès-Meknès, enregistre un taux de privation de 95,6%.
- 20,5% des filles de 4-17 ans ne fréquentent pas l'école dans notre pays. Ce taux atteint 35,9% pour les filles rurales les plus pauvres et 7,6% pour celles urbaines vivant dans les ménages les plus riches. 43,6% des femmes et des filles rurales les plus pauvres issues de la région de Fès-Meknès ne fréquentent pas l'école.
- S'agissant des femmes de 18-24 ans, 67,7% d'entre elles n'ont pas fréquenté l'école. Ce taux atteint 88,0% pour les femmes rurales les plus pauvres et 49,8% pour les femmes urbaines les plus riches. Les femmes rurales et pauvres de la région de Marrakech-Safi forment le groupe le plus défavorisé, avec un taux de privation de 93,9%.
- Lorsque les femmes de 18-24 ans souffrent de carences éducative (cycle primaire non achevé, cycle collégial non achevé), le risque est grand pour qu'elles fassent l'objet de privations multidimensionnelles cumulées. En l'occurrence,
  - 15,6% des femmes de 18-24 ans (77,9% issues du milieu rural et 38,4% de ménages appartenant au premier quintile) sont privées de manière simultanée du bénéfice d'une assurance maladie, d'un emploi décent et d'un enseignement primaire achevé.
  - 26,7% des femmes de 18-24 ans cumulent des privations simultanées en raison de l'interruption de leur cycle d'enseignement primaire et du fait qu'elles n'occupent pas un emploi décent, ni ne disposent pas de couverture médicale. 35,6% d'entre elles sont issues de ménages appartenant au premier quintile et 71,5% habitent en milieu rural.

Tableau 1: Privations en matière d'accès à l'éducation

Indicateurs	Moyenne nationale	Femmes/filles citadines les plus riches	Femmes/filles rurales les plus pauvres	Groupe le plus défavorisé	
Analphabétisme	39.8%	25.5%	55.7%	61.2%	Ruraux les plus pauvres à Fès-Meknès
Cycle primaire non complété	55.2%	38.1%	73.5%	78.5%	Ruraux les plus pauvres à Fès-Meknès
Cycle collégial non complété	67.8%	44.7%	91.1%	95.6%	Ruraux les plus pauvres à Fès-Meknès
Cycle secondaire qualifiant non complété	81.5%	61.2%	97.1%	98.4%	Ruraux les plus pauvres à Marrakech-Safi
Fréquentation de l'école pour 4-17 ans	20.5%	7.6%	35.9%	43.6%	Ruraux les plus pauvres à Fès-Meknès
Fréquentation de l'école pour 18-24 ans	67.7%	49.8%	88.0%	93.9%	Ruraux à Fès-Meknès

Source : Données issues de l'EPM-ONDH 2017.

2. Accès aux soins de santé

Le tableau ci-après montre que :

- 44,6% des femmes et des filles ne disposent pas d'une couverture santé. Ce taux atteint 54,5% chez les femmes et les filles rurales les plus pauvres, contre 30,5% pour les citadines les plus riches. Le groupe le plus défavorisé est celui des femmes et des filles rurales les plus pauvres de la région de Casablanca-Settat, avec un taux de privation de 60.5%. Pour ce groupe de femmes et de filles, la probabilité de ne pas disposer d'une assurance maladie est 2 fois supérieure à celle des femmes citadines et issues de ménages appartenant au cinquième quintile.
- La probabilité que les femmes et les filles issues des ménages ruraux les plus pauvres ne recourent pas aux consultations médicales suite à une maladie ou à un accident est 3,5 fois supérieure à celle des femmes et des filles les plus riches vivant dans les zones urbaines. Cette probabilité est même presque 5 fois plus élevée pour les femmes rurales les plus pauvres de la région de Tanger-Tétouan-Al Hoceima.
- Avec un taux de 27,2%, la probabilité pour qu'une femme rurale pauvre recourt à une consultation prénatale est 13 fois moindre que pour une femme issue d'un ménage urbain appartenant au cinquième quintile. Cette probabilité est 21 fois moindre pour les femmes rurales les plus pauvres de la région Béni de Mellal-Khénifra.
- De même, la probabilité pour qu'une femme pauvre et issue du milieu rural n'ait pas accouché en milieu surveillé au cours des cinq années précédentes est plus de 20 fois supérieure à celle d'une femme issue d'un ménage aisé vivant en milieu urbain. Cette probabilité est 30,3 moindre dès lors qu'il s'agit d'une femme rurale très pauvre provenant de la région Béni de Mellal-Khénifra.
- Les femmes de 18 ans et plus qui ne disposent pas d'assurance maladie cumulent aussi d'autres privations simultanées dans d'autres dimensions. Ainsi,

- 27,9% de ces femmes n'ont pas achevé leur cycle d'enseignement primaire et n'exercent pas d'emploi décent au moment de l'enquête. 55,1% d'entre elles vivent en milieu rural et 25,2% sont issues de ménages pauvres.
- 32,4% de ces femmes n'ont pas achevé leur cycle d'enseignement collégial et ne disposent d'un emploi décent. 53,7% d'entre elles sont issues du monde rural et 24,6% de ménages pauvres.
- 2,6% des filles ou femmes non célibataires de 15-49 ans qui n'accèdent pas à du personnel médical qualifié lors de l'accouchement, se sont mariées à un âge précoce et n'ont pas bénéficié de consultations prénatales. 92,1% d'entre elles sont issues du milieu rural et 48,1% de familles pauvres.

Tableau 2 : Privations en matière d'accès aux soins de santé

Indicateurs	Moyenne nationale	Femmes citadines les plus riches	Femmes rurales les plus pauvres	Groupe le plus défavorisé	
Sans assurance maladie	44.6%	30.5%	54.5%	60.5%	Ruraux les plus pauvres à Casablanca-Settat
Non-recours aux consultations médicales	27.6%	13.6%	47.8%	67.2%	Ruraux les plus pauvres à Tanger-Tétouan-Al Hoceima
Non-recours aux consultations prénatales	11.4%	2.1%	27.2%	44.4%	Ruraux les plus pauvres à Béni Mellal-Khénifra
Non-recours à l'accouchement dans un milieu surveillé	10.0%	1.2%	24.7%	36.4%	Ruraux les plus pauvres à Béni Mellal-Khénifra

Source : Données issues de l'EPM-ONDH 2017.

3. Accès à l'emploi

Environ 86,4% des femmes en âge d'activité n'exercent pas un emploi décent (c'est-à-dire sans couverture sociale) au moment de l'enquête. Les femmes rurales les plus pauvres représentent 96,2% de celles-ci, contre 72,4% s'agissant des femmes vivant en milieu urbain et issues de ménages aisés. La quasi-totalité (98,6%) des femmes rurales et pauvres de la région de Marrakech-Safi sont privées d'emploi décent.

Par ailleurs, 63,7% des femmes de 18 à 24 ans font face à des privations simultanées dans deux dimensions en lien avec les ODD, associant non seulement des carences éducatives (non achèvement des cycles secondaire qualifiant ou universitaire), mais également des obstacles à l'exercice d'un emploi décent. 50,8% de ces femmes exposées à des privations multiples habitent en milieu rural et 45,4% d'entre elles des ménages appartenant aux deux premiers quintiles de dépenses.

4. Mariage précoce

Au Maroc, même si le Code de la famille précise que la capacité matrimoniale est fixée à 18 ans, les taux de mariage précoce enregistrés sont élevés et cachent des différences marquantes selon le lieu de résidence et la richesse des ménages.

- Le taux national de mariage précoce pour les femmes de 18 ans et plus est de l'ordre de 19,5%. Il va de 13,9% pour les femmes urbaines issues de ménages riches, à 28,3% pour les femmes issues des ménages ruraux les plus pauvres. Le groupe le plus défavorisé, celui des femmes rurales les plus pauvres de la région de Marrakech-Safi, enregistre un taux de mariage précoce de 38,2%, soit près de deux fois la moyenne nationale.
- Pour les femmes appartenant à la classe d'âges 20-24 ans, le taux national de mariage précoce est de 10,1%. Mais, comme pour les femmes de 18 ans et plus, des disparités importantes sont observées en fonction du milieu de résidence car 17,8% des femmes rurales de 20-24 ans les plus pauvres se marient avant 18 ans, contre 4,9% pour leurs consœurs provenant des ménages urbains les plus riches.
- 30,4% des adolescentes de 15 à 19 ans indiquent non seulement être mariées avant l'âge de 18 ans, mais avoir également déjà accouché d'un enfant. Elles sont 23,5% à être en plus privées de manière simultanée, de l'assurance maladie, d'un statut décent dans l'emploi et de la poursuite d'un cycle d'enseignement collégial complet.

5. Violence à l'égard des femmes et des filles

Selon le HCP, les chiffres concernant les manifestations de violence demeurent alarmants. La deuxième enquête nationale sur la prévalence de la violence à l'encontre des femmes réalisée en 2019 affiche en effet un taux de l'ordre de 57%, contre 63% en 2009.

De faibles différences sont observées en fonction du milieu de résidence : 58% en milieu urbain et 55% en milieu rural. Néanmoins, la baisse du taux de prévalence de la violence à l'égard des femmes a plus concerné les femmes issues de ménages urbains (recul de 10 points) que celles des ménages ruraux (un point seulement).

Tableau 3 : Prévalence de la violence à l'égard des femmes

Milieu de Résidence	2009	2019
Urbain	68%	58%
Rural	56%	55%
National	63%	57%

Source : Données tirées du site www.hcp.ma HCP (2009) et (2019), Enquête nationale sur la prévalence de la violence à l'égard des femmes.

Les manifestations de la violence à l'égard des femmes dépendent du type d'espaces de vie. Plus de la moitié des cas (52%) ont été rapportés dans l'espace familial. L'espace d'enseignement enregistre 19% de cas et l'espace professionnel, 15% des cas. Quant à l'espace public, le nombre de cas de violences rapportées s'élèvent à 13%.

En 2019, la violence faite aux femmes s'est manifestée sous des formes variées. Les violences psychologiques dominent (49%). Les autres formes de violences (économique, sexuel ou physique) occupent des niveaux similaires, respectivement, 15%, 14% et 13%.

6. Facteurs structurels à l'origine des inégalités entre les différents groupes de femmes et de filles

Aux inégalités fondées sur le sexe, s'ajoutent d'autres disparités systématiques dont la convergence laisse de côté certains groupes de femmes par rapport à un éventail d'indicateurs du développement humain. Les causes profondes de ces inégalités sont complexes : elles ont en général des origines représentationnelles profondes et sont souvent ancrées dans les institutions économiques, politiques et sociales du pays.

- **Les défaillances observées au niveau de l'application et la mise en œuvre des lois, des programmes et des politiques publics contribuent au renforcement de la discrimination de certains groupes de femmes et de filles.**

En matière d'accès à l'éducation, malgré la loi portant sur l'état civil stipulant l'obligation d'enregistrement des naissances, des filles demeurent non inscrites au registre de l'état civil et de là, ne peuvent accéder à l'école, ce qui façonne dès leur plus jeune âge, leur trajectoire de vie. Cette situation est d'ailleurs aggravée par l'absence de dispositions facilitant l'enregistrement à l'état civil des enfants des mères célibataires ayant identifié le père de leur enfant, même si ladite loi le permet. De même, la non-application de dispositions juridiques, comme la garantie des droits à l'éducation de tous les enfants, y compris les enfants en situation de handicap, ou l'interdiction du travail domestique des filles mineures, privent ces jeunes filles de l'accès à l'école.

Par ailleurs, si le programme d'appui scolaire Tayssir a permis la scolarisation de nombreuses filles issues des milieux ruraux pauvres, il n'a pas réussi à instaurer une vraie culture éducative auprès des parents, ce qui se traduit, par exemple, par des arrêts de scolarité dès l'interruption du programme à l'issue du cycle collégial. De plus, la condition limitative du programme à trois bénéficiaires par famille ne permet pas d'assurer l'accès à l'éducation de l'ensemble des enfants des familles pauvres et nombreuses.

Des programmes d'éducation non formelle ont été pourtant mis en place pour scolariser à nouveau les enfants ayant quitté l'école de façon précoce. Mais leur accès est conditionné par la limite d'âge de 18 ans, ce qui empêche les jeunes femmes déscolarisées dans les zones enclavées de réintégrer l'enseignement formel ou la formation professionnelle.

En matière d'accès à la santé des femmes pauvres, leur éligibilité au RAMED, au demeurant compliquée pour les femmes divorcées, ne se traduit pas forcément par la prise en charge de leurs frais de soins, et ce en raison du caractère juridique non-contraignant de la loi 65-00. De plus, en distinguant les populations éligibles au RAMED de celles bénéficiaires de l'AMO, la loi 65-00 introduit une inégalité d'accès aux soins qui pénalisent les premières au dépend des deuxièmes, celles-ci se faisant rembourser une partie des coûts de consultation et d'achats des services médicaux (médicaments, examens radiologiques, etc.). En effet, le RAMED n'a pas réussi à réduire la charge financière des soins pour les personnes y ayant accès, ces derniers devant également prendre à leur charge les coûts indirects (transport, hébergement, etc.).

Pour ce qui est de l'accès à l'emploi, l'absence de loi qui interdit explicitement les discriminations systémiques par les institutions expose délibérément à ces discriminations les femmes les moins qualifiées ou issues de programmes de formation professionnelle peu porteurs et dévalorisés, ce qui les prive de leurs revenus. Ainsi, elles sont généralement moins bien armées que les hommes et se trouvent sur les mauvais créneaux, ceux qui les conduisent aux temps partiels contraints, aux horaires atypiques non maîtrisés, etc.

De même, les soins et travaux domestiques non rémunérés – l'entretien du logement et les soins interpersonnels effectués au sein de la famille et du ménage sur une base bénévole – ne sont pas considérés par les pouvoirs publics comme une activité économique, prise en compte dans le calcul du PIB, même si des enquêtes sur le budget-temps ont été réalisées dans notre pays, ce qui permet de renforcer la visibilité statistique des soins et travaux domestiques non rémunérés. Le temps qui doit être consacré aux soins et travaux domestiques non rémunérés sera largement différent en fonction de la disponibilité d'infrastructures de base ou des équipements permettant de gagner du temps. En particulier, ce sont les femmes rurales pauvres qui sont les plus affectées par les changements climatiques. Celles qui sont divorcées ou veuves cheffes de ménage doivent également faire face aux règlementations et procédures administratives qui ne prennent en compte ni leur situation socioéconomique, ni la gravité des sinistres occasionnés par des circonstances climatiques exceptionnelles.

Les responsabilités lourdes et sans commune mesure assumées par les femmes en matière de travaux et soins non rémunérés réduisent leur capacité à générer des revenus. De plus, lorsqu'elles s'orientent vers le marché du travail, elles sont parfois obligées d'accepter des emplois ne correspondant pas à leur profil, compte tenu du contexte d'insuffisance de la demande pour l'emploi, notamment qualifié. Des filles ayant obtenu un diplôme universitaire sont ainsi obligées d'exercer des travaux domestiques dans l'attente de la tenue des concours de recrutement.

Pour ce qui a trait au mariage précoce des filles mineures, sa prévalence serait imputable au non enregistrement ou à l'enregistrement partiel des filles à l'état civil, ce qui se traduit par la déclaration tardive de leur naissance auprès des agents de l'Etat civil au moment de leur mariage, et à la stratégie de contournement de l'article 20 de la famille, autorisant le juge à marier la fille mineure sur la base de ses critères physiologiques seulement.

La stratégie politique pour lutter contre les différents types de violences subies par les femmes ne prend pas en compte le caractère structurel de la violence pour mettre en place des politiques adaptées à leur contexte de vie.

Enfin, s'agissant de la violence contre les femmes et les filles, la loi 103-13 contre la violence faite aux femmes, outre le fait qu'elle soit peu connue, surtout en milieu rural, ne stipule pas la victimisation secondaire dont peuvent faire l'objet les femmes victimes de violence. Or nombreuses sont les femmes victimes de violence et qui ne recourent pas à la dénonciation de ce fait.

Par ailleurs, la complexité des procédures juridiques (qui exigent la présence de témoins attestant de la violence subie) fait que les femmes s'abstiennent de recourir aux instances de justice, en plus des coûts directs et indirects que les procédures formelles induisent pour les plus pauvres d'entre elles.

De même, la loi 103-13 reconnait seulement la spécificité de la gravité des violences physiques commises sur des femmes en situation de handicap et ne prévoit aucune disposition particulière en ce qui concerne les autres types de violence.

- **Des facteurs économiques et institutionnels expliquent les discriminations qui touchent certaines catégories de femmes et de filles.**

Il y a lieu de citer à cet égard que les difficultés d'inclusion scolaire de jeunes filles, surtout en milieu rural, s'expliquent en raison de l'insuffisance des infrastructures routières qui ne permettent pas au transport scolaire d'atteindre les douars. Pour les filles qui ont pu achever leur scolarité, les perspectives de poursuivre des études universitaires peuvent être assombries par l'éloignement de l'université, la non-disponibilité de logement à proximité et à l'insuffisance des allocations boursières destinées à subvenir aux besoins de logement, d'alimentation, de transport et d'études. En la matière, aucune mesure de discriminations positives n'est prise en faveur des filles issues des ménages pauvres en milieu enclavé, à même de les encourager à poursuivre leur formation dans des conditions convenables, surtout au sein d'institutions de formation qualifiante. De la sorte, une barrière d'ordre institutionnel semble les empêcher d'accéder à des activités et à des métiers prometteurs.

Quant à certaines catégories de femmes analphabètes, elles n'ont pu bénéficier des programmes de lutte contre l'analphabétisme pour cause d'incompatibilité avec le calendrier de la saison agricole pour laquelle elles sont généralement sollicitées.

Concernant l'accès aux services de soins des catégories de femmes défavorisées, leur carte RAMED est devenue un marqueur de discrimination dans le sens où elles contribuent à leur stigmatisation par le personnel hospitalier : elles sont donc perçues négativement, comme des causes de dysfonctionnement des services hospitaliers, conduisant à l'éviction de certaines catégories aisées d'usagers payants vers le secteur privé. Par ailleurs, la concentration des structures hospitalières en milieu urbain rend difficile la prise en charge et le suivi de la maladie et du handicap en milieu rural. En particulier, cette situation affecte l'accès à la santé maternelle, notamment la planification familiale, le suivi de la grossesse et l'accouchement dans un milieu surveillé. Il s'en suit un niveau élevé de références des femmes enceintes, avec tout ce que cela suppose en termes de dépenses financières tant directes qu'indirectes.

Le faible pouvoir économique de ces femmes marginalisées les rend peu autonomes dans les décisions concernant leur accès aux services de santé, en particulier ceux de deuxième et troisième ligne. Cette situation ne manque de se traduire par des risques importants d'abandon et de non recours aux soins liés au niveau élevé des paiements directs et des coûts indirects. Il en est de même s'agissant du suivi médical pendant la grossesse de ces femmes qui sont exposées, ainsi que leurs enfants, à des risques importants pour leur santé. Par ailleurs, en l'absence d'une sécurité des revenus de base, des femmes employées dans le secteur non structuré sont susceptibles de travailler très tard pendant leur grossesse ou reprennent le travail trop tôt après l'accouchement, ce qui constitue également un risque réel pour leur santé.

Dans la sphère économique, les difficultés d'accès aux crédits bancaires peuvent éloigner de l'activité les femmes et les filles vivant en milieu rural. Cette situation est favorisée par leur absence de fréquentation des souks hebdomadaires, ce qui les prive d'informations relatives aux opportunités économiques existantes et aux conditions d'accès aux crédits, plus particulièrement le microcrédit. De plus, étant donné que ce sont ces femmes et ces filles qui, par défaut, fournissent les soins et les travaux non rémunérés, elles disposent de moyens limités pour exercer une activité génératrice de revenus, sortir de la pauvreté, être indépendantes financièrement et accumuler des économies, des biens ou une épargne.

De même, la division sexuée du travail fait que ces femmes et ces filles disposent de revenus d'activité insuffisants, même au regard de l'effort qu'elles fournissent. Cependant, à la faveur de la réduction des travaux domestiques due à la dynamique d'équipement de nos campagnes et quartiers périurbains, de nouveaux emplois sont apparus, notamment dans le secteur coopératif, permettant à ces femmes et à ces filles auparavant marginalisées de générer et de percevoir en main propre un revenu monétaire.

Le mariage précoce des jeunes filles pauvres se justifie également pour des raisons socio-économiques. Mais dans certains cas, il trouve aussi son origine dans la lourdeur des pénalités prévues par le Code pénal dans le cadre de relations sexuelles hors mariages. Le mariage précoce est alors vu comme un moyen pour protéger l'honneur de la famille. Il peut être rendu possible par le recours à un juge de la famille plus permissif, en l'absence d'une procédure de jugement harmonisée entre les tribunaux du Royaume.

Enfin, la violence économique peut s'exercer à l'endroit des jeunes filles qui sont mises au travail très jeunes, notamment lorsqu'elles sont privées de la pension alimentaire qui leurs est due suite à la dissolution des liens du mariage de leurs parents. En effet, la loi n°83-17 ne prend pas en compte les conditions socio-économiques de la mère. Elle n'a pas prévu non plus de mesures transitoires destinées à inclure ses enfants, privés du bénéfice de la pension alimentaire du fait du renoncement passé[2] de leur mère à ce droit afin d'éviter l'emprisonnement de son ex-mari pour cause d'insolvabilité.

De même, un accès limité à un revenu indépendant peut exacerber le risque de violence conjugal. A contrario, l'amélioration de l'accès des femmes à l'éducation et aux ressources leur permet d'exercer en général une plus grande influence dans leurs relations, d'être mieux considérées par leurs partenaires et de disposer de davantage de ressources à leur disposition pour sortir d'une relation violente ou abusive.

Autrement dit, dans les situations où les femmes manquent d'autonomie financière, en particulier lorsque leurs revenus sont irréguliers, elles ne sont pas en mesure de tenir tête à leur partenaire violent ou de le quitter. Pire encore, lorsqu'une femme subvient pour la première fois à ses propres besoins, cela peut accroître le risque de violence masculine, en particulier lorsque le statut de l'homme en tant que « pourvoyeur des besoins de la famille » est remis en question en raison de difficultés d'emploi, ou lorsque les normes et les valeurs dominantes tolèrent la violence conjugale.

De même, convient-il de noter l'existence de femmes qui sont privées de leur droit à l'héritage, surtout qu'elles ont tendance à privilégier, pour y accéder, la préservation de la cohésion et des liens familiaux, notamment avec leurs frères ou, dans le cas où elles sont sans enfants, avec leurs belles-familles, au dépend du recours à la voie juridico-légale. En fait, les femmes se situant au croisement de plusieurs formes de discrimination se heurtent à plusieurs obstacles institutionnels (difficultés d'accès aux services juridiques en raison de leur répartition inéquitable sur le territoire national, coût élevé des services juridiques, complexité des procédures judiciaires, dualité des systèmes juridiques[3], etc.) qui agissent comme un « prix à payer » dont elles doivent s'acquitter pour affronter les insuffisances du système judiciaire national.

---

[2]. Avant la promulgation de la loi n°83-17.

[3]. Les systèmes juridiques non étatiques, tels que les mécanismes « Orf » de règlements des différends, peuvent créer des obstacles à l'accès des femmes à la justice, en particulier dans les zones les plus enclavées. Ces mécanismes ne respectent pas les normes en matière de droits fondamentaux.

- **Des facteurs représentationnels qui alimentent et entretiennent les discriminations dont souffrent certains groupes de femmes et de filles.**

Une partie des femmes et des filles sont frappées par nombre de discriminations systémiques d'origine représentationnels qui se manifestent dès leur naissance.

En effet, ces représentations négatives basées sur le sexe sont présentes aux niveaux familial et communautaire dès la naissance de la petite fille. Celles-ci sont associée à la faiblesse des coûts d'opportunité liés à l'éducation des jeunes filles puisque la division sexuée du travail dans la société n'encourage pas la jeune fille à poursuivre ses études, surtout lorsque sa physiologie corporelle est développée. Ce phénomène serait amplifié pour les jeunes filles dont la mère est veuve/divorcée.

Une fois adulte, ces femmes sont considérées comme très endurantes. Ainsi, au niveau de la cellule familiale, il est inconcevable qu'elles puissent tomber malades et le recours aux soins médicaux ne s'effectue qu'en dernier recours, généralement lorsque leur état est jugé critique. Quant au recours aux consultations prénatales ou à l'accouchement dans un milieu surveillé, il est entravé par la perception de l'expérience des ascendantes qui enfantaient de façon sommaire, sans assistance médicale. De même, la contraception est connotée négativement, dans un contexte où disposer des moyens contraceptifs reste difficile, surtout dans les structures de santé situées en milieu rural.

Ces représentations sexuées, qui se traduisent par une surreprésentation des femmes et des filles dans parmi les emplois précaires, sont davantage marquées dans les ménages les plus pauvres. En effet, les jeunes filles y sont initiées dès leur enfance à l'exercice de travaux domestiques et d'aide familiale qu'elles ne manquent pas de perpétuer par la suite, une fois retirées de l'école, d'abord au sein de l'entité familiale. De même, s'agissant des femmes veuves ou divorcées provenant de cette catégorie de ménages, les activités économiques qu'elles exercent sont généralement celles qui sont les moins valorisées et les plus stigmatisées.

Dans les contextes où les possibilités d'instruction et d'emploi sont limitées, la décision du mariage de la fille mineure a un caractère unilatéral, d'origine parentale. Le conjoint est alors associé à une représentation positive, considéré comme un don (« Rzek ») ou un compagnon de vie (« Zman »), même lorsqu'il est plus âgé[4] (« Chareb Aklo »).

A contrario, la représentation de la jeune fille célibataire et ne poursuivant pas sa formation sonne négativement (« Bayra »), ce qui explique la tendance à la normalisation du mariage précoce des filles faisant face à l'absence de perspectives éducatives. Ainsi, les jeunes filles qui poursuivent leur scolarité sont en position de pouvoir retarder l'âge de leur mariage de refuser un mariage lorsqu'il est arrangé sans leur consentement.

Enfin, la violence se manifeste surtout au niveau de la famille. Elle frappe surtout les femmes célibataires, les filles orphelines et celles en situation de handicap. Cette violence, qui a la particularité d'être souvent multidimensionnelle, réside dans le fait qu'elle ne peut aucunement être controversée ou dénoncée. Son recours est légitimé par le groupe social et même acceptée par les victimes.

Toutefois, la scolarisation de la jeune fille semble avoir un effet protecteur, lui permettant de sortir de cette relation de pouvoir déséquilibrée et de disposer d'une autonomie en matière de prise de décision.

4. Avec comme conséquence ignorée ou non-anticipée, le veuvage éventuel à un jeune âge, avec des enfants à charge.

Conclusions et recommandations

Le Maroc dispose d'un cadre constitutionnel avancé, interdisant les discriminations de sexe, de couleur, de croyance, d'origine sociale ou régionale, de langue et de handicap, et stipulant la protection des catégories les plus fragiles de population (femmes, filles, etc.).

Son dispositif législatif a été profondément remanié au cours de ces 20 dernières années et mis en conformité avec les termes des Conventions internationales (Code de la Famille, loi relative à la lutte contre la traite des êtres humains, loi relative à la lutte contre la violence faite aux femmes, etc.).

Cependant, en dépit de ces avancées, plusieurs catégories de femmes et de filles, en général pauvres et issues des zones rurales enclavées, sont exclues, de façon directe ou indirecte, de ce dispositif, quel que soit la dimension du bien-être considérée. Le plus souvent, il s'agit de femmes et de filles en situation de handicap, les femmes veuves, les femmes analphabètes, les filles non inscrites à l'Etat civil, les femmes et filles exerçant des activités domestiques, etc.

Cela montre que dans notre pays, les politiques et les programmes publics mis en œuvre, qui visent toutes la protection des catégories les plus fragiles, ne seraient pas suffisants pour réaliser ce principe de justice sociale invitant à ne laisser personne de côté. Ces politiques et ces programmes publics doivent fonctionner en parallèle à des actions spécifiques destinées à ces femmes et à ces filles marginalisées. De la sorte, en faisant reconnaitre les droits de ces catégories, le Maroc pourrait accomplir des progrès dans l'ensemble des objectifs de développement durable et pleinement tirer profit de leur potentiel transformateur pour créer des sociétés inclusives et des dynamiques économiques viables.

L'idée que le handicap social est aggravé pour ces femmes et ces filles qui vivent au croisement des inégalités et de la discrimination n'est pas nouvelle et les identités (perçues ou inhérentes) des individus et des groupes peuvent accroître leur risque de discrimination et de marginalisation, les privant de l'accès à une éducation de qualité, à un travail décent, à la santé et au bien-être.

Aussi, pour faire face aux obstacles structurels, de nature culturelle, politique, économique et institutionnelle qui les stigmatisent, l'ONDH préconise des recommandations de nature transversale ou à portée plus spécifique.

Ainsi, les recommandations à caractère transversal visent à :

- Etablir une loi-cadre portant sur la lutte contre les différentes formes de discriminations qui affectent certaines catégories de femmes en raison de leur identité intersectionnelle. Cette loi-cadre sera le socle pour mettre en œuvre une politique publique globale et intégrée garantissant les droits des femmes et des filles qui ont le plus de risque d'être laissées de côté.
- Procéder à l'évaluation a priori des projets de lois ayant une portée socio-économique sous le prisme des discriminations intersectionnelles, en plus de celui de l'égalité des sexes.
- Introduire l'approche fondée sur les discriminations intersectionnelles dans tous les dispositifs législatifs de lutte contre les inégalités de genre, y compris la budgétisation sensible au genre.
- Mettre en œuvre des mécanismes d'ingénierie sociale en vue de répondre aux besoins et aux attentes des femmes et des filles les plus défavorisées et leur permettre de jouir pleinement de leurs droits fondamentaux. Des programmes d'accompagnement à destination des acteurs de terrain

(société civile, collectivités locales, etc.) sont à développer pour qu'ils assurent leur rôle en matière de lutte contre toutes les formes de discriminations intersectionnelles.

- Initier un dialogue national régulier sur les populations féminines les plus marginalisées pour identifier les mesures à prendre en faveur de la défense de leurs droits. Ces mesures devront faire l'objet d'évaluations pour mieux cerner les difficultés à surmonter et répondre aux inégalités intersectionnelles de genre.
- Ventiler les données systématiquement pour renseigner les catégories de femmes et de filles subissant des discriminations intersectionnelles à des fins de conception, de mise en œuvre, de planification, de budgétisation et de suivi-évaluation des politiques publiques.
- Ne pas conditionner les mécanismes d'aide sociale aux caractéristiques matrimoniales ou autres des femmes et des filles victimes de discriminations systémiques.
- Réviser les dispositions du Code de la famille dans un sens plus égalitaire et plus équitable afin de protéger les droits économiques et juridiques des femmes de façon générale.

Quant aux recommandations à visée spécifique, il s'agit de :

- Faciliter l'accès aux services et aux infrastructures par toutes les femmes et les filles, en particulier celles qui vivent dans des communautés rurales et isolées ou des quartiers pauvres des villes.
- Investir dans des services de soins et d'éducation de la petite enfance afin de permettre aux femmes discriminées de diminuer le temps qu'elles consacrent aux activités non rémunérées, d'élargir leur accès à l'emploi décent, avec un salaire, des conditions de travail et des possibilités de formation adaptés, notamment dans le secteur des services sociaux.
- Développer la prise en charge institutionnelle des personnes âgées dépendantes, afin de soulager les femmes aidantes, non ou mal rémunérés. Il serait alors possible de créer des emplois décents (cible 8.3) dans le secteur social en encourageant des salaires, des conditions de travail et des possibilités de formation adaptés pour cette catégorie de main-d'œuvre féminine, qui est souvent au croisement de plusieurs marqueurs de discrimination.
- Sensibiliser les communautés, les familles, les femmes et les filles quant au rôle émancipateur de l'éducation. Il s'agit de faire évoluer les attitudes et les normes sociales afin que les discriminations intersectionnelles de genre ne soient pas banalisées. Dans ce sens, le système scolaire et les médias peuvent jouer un rôle important (révision des manuels scolaires pour le premier, contrôle strict et régulier du contenu des programmes par la HACA pour les seconds).
- Lever les contraintes susceptibles de freiner l'accès des jeunes filles au système d'éducation et de formation (élargissement des systèmes d'appui social à l'éducation à de nouvelles catégories de ménages, obligation de la scolarisation des jeunes filles, accès aux différentes filières de la formation professionnelle, etc.).
- Renforcer les programmes d'alphabétisation, notamment juridique, à destination de certaines catégories de femmes pour qu'elles accèdent plus facilement à l'information pertinente et de qualité et qu'elles soient plus sensibilisées sur leurs droits.
- Mettre en place les dispositions nécessaires permettant aux femmes et aux filles victimes de violence de défendre et de protéger leurs droits.
- Réviser les dispositions autorisant le mariage précoce.

المملكة المغربية
رئيس الحكومة
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵏⵎⴰⵙⵙⵓ ⵏ ⵜⵍⵍⴰⵢⵜ
Royaume du Maroc
Le Chef du Gouvernement

المرصد الوطني للتنمية البشرية
ⴰⵎⴰⵙⵙⵓ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵙⵏⵜⵉⵔⵉⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ
Observatoire National
du Développement Humain

DISCRIMINATIONS INTERSECTIONNELLES DES FEMMES AU MAROC

RÉSUMÉ EXÉCUTIF